الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور القرض التنقيطي في التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسة

دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR-لولاية ميلة-

	إعداد الطلبة	المشرف
1	بلعطار حسام الدين	د. عقون شراف
2	زويد أحمد	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
د.حراق مصباح	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
د. عقون شراف	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا مشرفا مساعد
د.لطرش جمال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

{اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ❶ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ❷ اقْرَأْ
وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ❸ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ❹ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ❺}

[سورة العلق: 1- 5]

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبتوفيقه تتحقق الغايات والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

بكل الامتنان والعرفان نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير والاحترام إلى من كان عونا لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع، وفي مقدمتهم الدكتور الفاضل" عقون شراف" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل ما قدمه من عون وإرشاد وتوجيه لإتمامها جزاه الله عنا كل خير.

كما نتقدم بالشكر الوافر لكل عمال وموظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية على حسن الاستقبال والمعاملة وعلى رأسهم السيد "دحمان زكرياء" على كل الجهود المبذولة من طرفهم لتزويدنا بالمعلومات اللازمة التي كانت استكمالا لدراستنا هذه.

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى، أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى، مهداة إلى من قال فيهما الله تعالى: {وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا}

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة.

إلى أعظم وأعز رجل في الكون: أبي العزيز.

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها، إلى نبع العطف والحنان

إلى التي تحت أقدامها الجنة.

إلى أروع امرأة في الوجود: أمي الغالية.

إلى الذين ظفرت بهم هدية من الأقدار إخوتي وأخواتي: علي، مولود، سهام، محمد، ابراهيم.

إلى أصدقاء وزملاء الدرب، وأخص بالذكر مجموعة HAYAW، وكل طلبة تخصص إدارة مالية لهذه الدفعة، والذين كانوا عونا لي في إتمام هذا العمل كل باسمه.

إلى كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وإلى الأستاذ المشرف "الدكتور عقون شراف"، والدكتورين "مشري فريد" و"زموري كمال"، والذين لم يبخلوا علينا بمعلوماتهم القيمة ونصائحهم وتوجيهاتهم.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد لإتمام هذه الدراسة.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا البحث المتواضع.

أحمد

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى، أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى، مهداة إلى من قال فيهما الله تعالى: {وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا}

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة.

إلى أعظم وأعز رجل في الكون: أبي العزيز.

إلى روح والدتي الطاهرة رحمها الله وطيب ثراها وجعلها من أهل جنة النعيم.

إلى من ساندتني وكانت داعمي في كل مراحل إنجاز هذه المذكرة: زوجتي الغالية.

إلى فلذة كبدي ابني العزيز: قيصر مهيب.

إلى الذين ظفرت بهم هدية من الأقدار إخوتي وأخواتي: زكرياء، سامية، مونية، رفيف، إياد حفظهم الله ورعاهم.

إلى كل الأهل والأصدقاء وزملاء الدرب وكل طلبة تخصص إدارة مالية لهذه الدفعة.

إلى كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وإلى الأستاذ المشرف "الدكتور عقون شراف"، والذين لم يبخلوا علينا بمعلوماتهم القيمة ونصائحهم وتوجيهاتهم.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

حسام الدين

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	III.
الاهداء	IV.
فهرس المحتويات	V.
قائمة الجداول	VI.
قائمة الأشكال	VII.
مقدمة	أ–هـ
الفصل الأول: الإطار النظري لطريقة القرض التنقيطي	
تمهيد	1
المبحث الأول: ماهية طريقة القرض التنقيطي	2
المطلب الأول: تعريف طريقة القرض التنقيطي	2
المطلب الثاني المراحل الزمنية لظهور طريقة القرض التنقيطي وأهم الدراسات حولها	3
المطلب الثالث: أهداف ومبادئ طريقة القرض التنقيطي	11
المبحث الثاني: أساسيات طريقة القرض التنقيطي	13
المطلب الأول: استعمالات طريقة القرض التنقيطي	13
المطلب الثاني: مراحل إعداد النموذج التنقيطي	14
المطلب الثالث: مزايا وعيوب طريقة القرض التنقيطي	18
خلاصة الفصل	21
الفصل الثاني: التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسة باستخدام طريقة القرض التنقيطي	**22**
تمهيد	23
المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم الملاءة المالية	24
المطلب الأول: تعريف الملاءة المالية	24
المطلب الثاني: ظهور وتطور مفهوم الملاءة المالية وأهميتها	25

المطلب الثالث: نسب تقييم الملاءة المالية	27
المبحث الثاني: مفاهيم مرتبطة بالملاءة المالية ودور طريقة القرض التنقيطي في تعزيز دقة التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسة	28
المطلب الأول: اليسر المالي والعسر المالي	28
المطلب الثاني: الفشل والتعثر المالي والإفلاس	29
المطلب الثالث: دور طريقة القرض التنقيطي في تعزيز دقة التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسة	33
خلاصة الفصل	35
الفصل الثالث: تطبيق طريقة القرض التنقيطي للتنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة -834-	
تمهيد	37
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية	38
المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية -الأم-	40
المطلب الثاني: مبادئ، وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	43
المطلب الثالث:الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية والهيكل التنظيمي للبنك	45
المطلب الرابع: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة -834-	49
المبحث الثاني: التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات عينة الدراسة وفق نموذج Z- Score.	50
المطلب الأول: الطريقة والأدوات المعتمدة في الدراسة الميدانية	51
المطلب الثاني: الضمانات المطلوبة لمنح قرض بنكي بالوكالة	53
المطلب الثالث: مراحل منح قرض بنكي من الوكالة ومتابعته وفق نموذج Z- Score	56
المطلب الرابع: التنبؤ بالملاءة المالية وفق تقنية القرض التنقيطي لمؤسسات عينة الدراسة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة -834-	60
خلاصة الفصل	61
خاتمة	65
قائمة المراجع	71

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	العلاقة بين دالة التنقيط واحتمال إفلاس المؤسسات في مختلف القطاعات حسب نموذج Conan و Holder .	8
2	النقطة (Z) واحتمال العجز.	9
3	النسب التمييزية لدالة التنقيط.	10
4	احتمالات العجز حسب دالة التنقيط.	11
5	المقارنة بين الفشل، التعثر، العسر المالي والإفلاس.	33
6	اهتلاك القرض.	54
7	متابعة القرض من طرف الوكالة.	56
8	تطبيق نموذج ألتمان على المؤسسة X1	58
9	تطبيق نموذج كونان وهولدار على المؤسسة X2	59

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	منحنى دالة التنقيط.	17
2	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.	45
3	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة ميلة 834–	47

الملخص

ملخص:

تعتبر ظاهرة القروض المتعثرة باختلاف أسبابها وآثارها ظاهرة استفحلت في مختلف الأنظمة البنكية، وما نتج عنها من خسائر ومخاطر كبيرة للبنوك، وعلى هذا الأساس فقد أصبح موضوع تطوير عملية التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات وإيجاد أساليب وطرق أكثر تطورا للتحليل المالي فظهرت طريقة القرض التنقيطي، والتي أثبتت فاعليتها وقوتها التنبؤية مقارنة بسابقيها من الطرق واتسعت دائرة العمل بها.

وقد هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على طريقة القرض التنقيطي ودورها في التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة ميلة، حيث تمت معالجة إشكالية البحث المتمثلة في: **ما هو دور طريقة القرض التنقيطي في التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات المقترضة بالبنوك التجارية بصفة عامة وببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميلة بصفة خاصة؟**

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع بأن البنك يؤكد على فعالية وأهمية طريقة التنقيط في دراسة حالة المؤسسات المقترضة والتنبؤ بملاءتها المالية، ونوصي بالاعتماد على هذه التقنية للتعرف على المؤسسات السليمة من العاجزة واتخاذ القرار المناسب بمنح القرض من عدمه.

الكلمات المفتاحية: طريقة القرض التنقيطي، التنبؤ، الملاءة المالية، BADR

Abstract:

The phenomenon of non- performing loans, with its various causes and effects is considered a phenomenon that has become widespread in various banking systems, resulting in significant losses and risks for banks. On this basis it has become a topic of developing the process of predicting the financial solvency of institutions and finding more advanced methods and approaches for financial analysis. The drip loan method has emerged, which has proven its effectiveness and strength. Predictive compared to previous methods and the scope of its work has expanded.

This aim of this study was to highlight the method of the point loan and its role in predicting the financial solvency of the institutions at the Bank of Agriculture and Rural Development (BADR), Mila Agency.

The research problem was addressed, which is**: what is the role of the drip loan method in predicting the financial solvency of borrowing institutions in commercial banks in general, and the Bank of Agriculture and rural development in Mila Agency in particular?.**

The study relied on the descriptive analytical approach, as we reached, through our study of this topic, that the bank emphasizes the effectiveness and importance of the method of punctuation in the case study of borrowing institutions, and forecasting their solvency and financials, helpless and deciding appropriate to grant the loan or not.

Keywords: drip loan method, forecasting, financial solvency, BADR

مقدمة

مقدمـــة

تلعب البنوك دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي دولة كانت، باعتبارها مؤسسة من المؤسسات المالية الحيوية، ونظرا للأهمية التي تتمتع بها البنوك في كونها الممول الرئيسي للمشاريع الاقتصادية وكذا للمؤسسات على اختلاف أنواعها. وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للبنوك إلا أن هذا لا يمنعها من مواجهة عدة مشاكل خاصة فيما يتعلق بجانب منح القروض، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، فهي تمثل الجانب الأكبر من مجموع الأصول، كما يمثل العائد المتأتي منها الجانب الأكبر من الإيرادات، وباعتبار أن مختلف البنوك تمنح قروضا لعملائها فإن هذا سيعرضها لمخاطر عدم الإيفاء أو عدم السداد.

لذا يسعى جميع المسؤولين إلى إيجاد طرق وأساليب كفيلة بضمان حق البنك من هذا المخاطر، وتعتبر الطرق التقليدية لتقدير مخاطر منح القروض في البنوك طرقا فاشلة إلى حد بعيد، لذلك كان لا بد من البحث عن طرق أخرى لتجنب الوقوع في الخطر فظهرت آلية القرض التنقيطي، والتي تعتبر أداة للتمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة والتي على أساسها يتم اتخاذ القرار الصائب سواء بمنح القروض أو بعدم المنح وبالتالي تفادي وقوع البنوك في خطر وخسائر عدم السداد.

وتعتبر طريقة القرض التنقيطي كبديل ومتمم لما يتقص التحليل المالي لدى البنوك من قدرة تنبؤية، إذ تجمع طريقة القرض التنقيطي المؤشرات المالية الأكثر دلالة على الملاءة المالية للمؤسسة في نموذج خطي تنبؤي واحد يمكن من خلاله تنقيط المؤسسة والحكم على مدى ملاءتها المالية بعد مقارنتها مع نقطة تفصل بين سلامة أو فشل المؤسسة.

وانطلاقا مما سبق تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على الدور الذي تلعبه طريقة القرض التنقيطي في التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات المقترضة.

1- إشكالية الدراسة

من هذا المنطلق يمكننا طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور طريقة القرض التنقيطي في التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات المقترضة بالبنوك التجارية بصفة عامة وببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميلة بصفة خاصة؟

التساؤلات الفرعية

لتوضيح هذه الإشكالية أكثر وتبسيطها نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تطبق الأساليب الحديثة لتقدير مخاطر عدم التسديد في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟
- هل يمكن الاعتماد على طريقة القرض التنقيطي للتنبؤ بضعف الملاءة المالية للمؤسسات المقترضة؟

2- فرضيات البحث:

للإجابة عن هذه التساؤلات انطلقنا من الفرضيات التالية:

- تعتبر طريقة القرض التنقيطي عبارة عن تقنية أو طريقة إحصائية تتميز بجمع مخاطرة عدم تسديد القرض في نقطة، حيث يمكن من خلالها التعرف على المعلومات التي تخص المقترض، وعلى أساسها يمكن التعرف على الملاءة ما إذا كانت جيدة أو سيئة وبالتالي تحديد إمكانية منح القرض من عدمه.
- تطبق الأساليب الحديثة لتقدير خطر عدم تسديد القرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومنها طريقة القرض التنقيطي.
- يمكن الاعتماد على طريقة القرض التنقيطي للتنبؤ بضعف الملاءة المالية للمؤسسات المقترضة وذلك بناء على دالة التنقيط وبالاعتماد على المعلومات والبيانات المالية المستخرجة من أرشيف البنك.

3- أسباب اختيار الموضوع: هناك مبررات ذاتية وأخرى موضوعية دفعتنا للبحث في هذا الموضوع تتمثل في ما يلي:

- الرغبة الذاتية في معالجة المواضيع المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية.
- ملاءمة الموضوع لطبيعة التخصص: إدارة مالية.
- معرفة مدى استخدام البنوك التجارية للأساليب الإحصائية وعلى وجه الخصوص طريقة القرض التنقيطي في التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميلة.

4- أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال:

- نظرا لتزايد حجم القروض المتعثرة لدى البنوك الجزائرية وفشل المؤسسات المقترضة في الوفاء بالتزاماتها، احتل موضوع التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات مكانة كبيرة في الآونة الأخيرة وازدادت أهميته لتعزيز نتائج التحليل المالي المعتمد لدى البنوك باستخدام طريقة القرض التنقيطي كوسيلة أكثر نجاعة وفعالية.
- معرفة أحدث الطرق المستعملة من طرف البنوك التجارية للتعرف على المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة.

5- أهداف الدراسة: نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة العلمية إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

- تسليط الضوء على طريقة القرض التنقيطي، وأهم نماذج التنقيط شيوعا في العالم.
- التعرف على دالة التنقيط وكيفية صياغتها.

- معرفة كيفية ومدى تطبيق طريقة القرض التنقيطي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة ميلة– ودورها في التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات.

6- منهج الدراسة: تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاعتماد عليه للإلمام بمختلف جوانب الموضوع، باعتباره المنهج الأنسب لهذا النوع من البحوث والذي يقوم على جمع وتحليل وعرض المادة العلمية، ثم التعليق عليها من خلال النتائج المتوصل إليها في الجزء التطبيقي.

7-حدود الدراسة: تم إجراء هذه الدراسة في إطار الحدود التالية:

الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة، في إطار جمع المعلومات.

الحدود الزمنية: استغرقت مدة إنجاز الدراسة الميدانية حوالي شهرين، حيث تجدر الإشارة إلى أن الدراسة تمت خلال شهري أفريل وماي 2024.

8- الدراسات السابقة: لقد تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة مع موضوع دراستنا أو تقترب منه، ونلخصها كما يلي:

الدراسة الأولى: من إعداد الأستاذين بورزامة جيلالي وبن عمر خالد، تحت عنوان: "**استخدام تقنية القرض التنقيطي كأداة تنبؤية بالملاءة المالية للمؤسسات**"، وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، بومرداس،(2017/12/31)، المجلد14، العدد 02، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- تعتبر تقنية القرض التنقيطي أسلوبا متطورا وأكثر دقة وقابلا للتجسيد في عملية التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات المقترضة من البنوك، غير أنه لا يمكن من خلال هذه التقنية إتمام ما ينقص التحليل المالي من قصور في عملية التنبؤ إلا بتمتع مصادر المعلومات التي يبنى على أساسها النموذج التنقيطي بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية مع تحلي المحلل المالي بالدراية الكبيرة في كيفية استخدام هذه التقنية والقدرة على تفسير النتائج التي تفرزها.
- تتطلب تقنية القرض التنقيطي استحداثا مستمرا لنماذجها المبنية التنبؤية، وذلك تبعا للتغيرات التي تطرأ على محيط المؤسسات المقترضة وما ينعكس عليها من تغيرات على مؤشرات ضعف ملاءتها المالية، كما تتطلب هذه التقنية أيضا تكييفا بين مختلف الاقتصاديات، باعتبار أنه لا يمكن تعزيز دقة التنبؤ بملاءة المؤسسات الجزائرية وفق نماذج تنقيطية مبنية على أساس معطيات مؤسسات ناشطة في دولة أخرى.

الدراسة الثانية: دراسة محمد عبادي، بعنوان: "**القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية**"، وهي عبارة عن مقال نشر في مجلة

الدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة الوادي، (2012)، المجلد 05، العدد 05، وقد هدفت هذه الدراسة إلى عرض كل من طريقة القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية (ANN) ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- اعتماد البنوك التجارية على طريقة دون الأخرى لا يتم إلا بتجربتها ومقارنة نتائجها، ولكن مهما بلغت درجة فعالية الطريقة المستعملة فإنه يجب الاعتراف بأنه لا يمكن أبدا إلغاء المخاطرة بصفة كلية، وإنما يتم تقليلها إلى أدنى حد ممكن.

الدراسة الثالثة: وتتمثل في دراسة الطالب العايب ياسين، تحت عنوان: "**استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (2008)، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- على الرغم من أن الطريقة الكلاسيكية قد ساعدت البنوك كثيرا في تخفيف نسبة الخطأ في منح القروض، إلا أنه ليس بإمكانها أن تقلل من تلك المخاطرة إلى أدنى حد ممكن.
- تعطي طريقة القرض التنقيطي نقطة لكل مؤسسة أو زبون، وتقوم بمقارنة هذه النقطة مع النقطة الحرجة، فإذا كانت هذه النقطة أكبر من النقطة الحرجة فإن الزبون في حالة جيدة وبالتالي قبول ملفه، أما في حالة العكس فإن الزبون يعتبر في حالة عجز وبالتالي يرفض ملفه.

الدراسة الرابعة: دراسة الشريف ريحان، المعنونة بـ: "**التعثر المالي المراحل، الأسباب والطرق وإجراءات المعالجة**"، وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة عنابة، (جوان 2007)، العدد16، هدفت الدراسة إلى التعرف على مختلف المراحل التي تؤدي إلى خروج المؤسسة من النشاط الاقتصادي نهائيا أي أنها تتعثر ماليا، فمن الضروري على المؤسسة أن تتعرف على هاته المراحل وهي أربع مراحل تمر بها قبل تصفيتها أو إفلاسها اقتصاديا، وبالتالي ستأخذ الإجراءات المناسبة لمراجعة وتحسين أدائها لتتجنب وصولها لمرحلة التعثر المالي ومن ثمة التصفية. وقد خلصت الدراسة إلى أنه يجب على إدارة المؤسسة الاقتصادية ليس فقط التفكير في رفع مستوى كفاءة الأداء، بل التفكير كذلك وبجدية في كيفية التعرف على التعثر المالي في مراحله الأولى وذلك لمواجهة مخاطره والتغلب عليها في حينها.

9- صعوبات الدراسة: هناك العديد من الصعوبات التي واجهتنا في إعداد الموضوع، ومن أبرزها:

- صعوبة الحصول على المعلومات والوثائق المتعلقة بالموضوع محل الدراسة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميلة، نظرا لكون الوكالة لا تستخدم طريقة القرض التنقيطي منذ سنة 2011.

10- هيكل الدراسة: بغرض الإجابة على اشكالية البحث واختبار فرضياته تم تقسيمه إلى مقدمة، ثلاثة فصول: فصلين نظريين وآخر تطبيقي، وخاتمة.

حيث يتضمن الفصل الأول المعنون ب:"**الإطار النظري لطريقة القرض التنقيطي**"، وقد قسمناه إلى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية طريقة القرض التنقيطي، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى أساسيات طريقة القرض التنقيطي.

أما الفصل الثاني الموسوم بعنوان: "**التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسة باستخدام طريقة القرض التنقيطي**"، فقد ارتأينا تقسيمه إلى مبحثين حيث خصص المبحث الأول لعرض الإطار النظري لمفهوم الملاءة المالية، أما المبحث الثاني فقد حاولنا من خلاله إبراز مختلف المفاهيم المرتبطة بالملاءة المالية ودور طريقة القرض التنقيطي في تعزيز دقة التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات.

أما فيما يخص الفصل التطبيقي فقد حاولنا إسقاط ما تم تناوله في الفصلين النظريين على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية ميلة، وقد عنوناه بـ: "**تطبيق تقنية القرض التنقيطي للتنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة**"، و قسمناه هو الآخر إلى مبحثين، تطرقنا في مبحثه الأول إلى مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ليتم في المبحث الثاني من هذا الفصل لتحليل وتطبيق طريقة القرض التنقيطي على المؤسسات عينة الدراسة للتنبؤ بملاءتها المالية.

وفي الأخير خاتمة تضمنت الدراسة خلاصة عامة، أهم النتائج النظرية والتطبيقية المتوصل إليها، اختبار الفرضيات، توصيات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري لطريقة القـرض التنقيـطي

تمهيد

منذ نشأة البنوك التجارية إلى حد الآن هدفها جلي وواضح يتمثل في تعظيم أرباحها والحفاظ على استمراريتها على المدى البعيد، إلا أنها تواجه العديد من المخاطر خاصة فيما يتعلق بالإقراض ومع ظهور وتعاظم مشكلة القروض المتعثرة لدى البنوك، كان لا بد على الباحثين في المجال المالي إيجاد طريقة لحل هذه المشكلة وللتنبؤ بضعف الملاءة المالية للمؤسسات المقترضة، بغية الوصول إلى طريقة مثلى إلى حد ما تحول دون وقوع البنوك التجارية في مخاطر عدم السداد أو الايفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، فظهرت طريقة التنقيط SCORING، والتي تعتبر طريقة إحصائية تساعد البنوك على اتخاذ القرار وقد حققت نتائج جد مرضية خاصة فيما يتعلق بضعف الملاءة المالية للمؤسسات، حيث سنتعرف من خلال هذا الفصل على تعريف ونشأة طريقة القرض التنقيطي وأهم الدراسات حولها ، أهداف ومبادئ الطريقة، وكذلك استعمالاتها ومراحل إعداد النموذج التنقيطي، لنعرج إلى التطرق لمزايا وعيوب هذه التقنية.

وفي هذا الصدد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: ماهية طريقة القرض التنقيطي.
- المبحث الثاني: أساسيات طريقة القرض التنقيطي.

المبحث الأول: ماهيــة طريقة القرض التنقيطي

تعتبر عملية دراسة ملفات الزبائن والخاصة بمنح القروض من بين العمليات التي من شأن البنوك التجارية القيام بها والتي تتطلب منها عناية تامة، ودراسة شاملة لتلك الملفات وذلك بهدف تقليص مخاطرة القرض إلى أدنى حد ممكن، ما يستدعي من البنوك البحث عن أنجع الطرق والوسائل والتقنيات لاستعمالها في تحليل ملفات زبائنها، لذلك فقد تم الوصول إلى طريقة إحصائية تعرف بطريقة التنقيط.

وفي هذا المبحث سنحاول وضع تعريفا محددا لطريقة القرض التنقيطي، بالإضافة إلى نبذة تاريخية عن طريقة القرض التنقيطي وأهم الدراسات حوله، ثم التطرق لأهداف ومبادئ طريقة القرض التنقيطي.

المطلب الأول: تعريف طريقة القرض التنقيطي

تعد طريقة التنقيط إحدى الأساليب الإحصائية التي تساعد البنوك التجارية في مواجهة مخاطرة القرض، والتي تزيد من ثقتها في قرار منح القرض أو عدم منحه.

حيث وردت عدة تعريفات لطريقة القرض التنقيطي نذكر منها:

التعريف الأول: "طريقة القرض التنقيطي هي طريقة تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصة بكل زبون تعبر عن درجة ملاءته المالية. فهي طريقة التنبؤ الإحصائي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة. (عبادي، 2012).

التعريف الثاني: تعرف تقنية القرض التنقيطي بأنها تلك التقنية التي تعمل على :" بناء نموذج خطي أو أكثر بحيث يتم استخدامه لغرض معين، وهذا الغرض يكمن في التنبؤ مسبقا بجودة القروض أو مخاطرها معتمدا على مؤشرات مالية التي يتم اشتقاقها من البيانات المالية للمؤسسات. (جيلالي، 2017).

التعريف الثالث: التنقيط هي طريقة "احصائية لتحليل الأوضاع المالية للمؤسسات المقترضة لمعرفة العاجزة من السليمة وهذا بفضل مؤشر يسمى النقطة أو(Note– score) وهذا الأخير يحسب بواسطة طرق مستمدة من تحليل المعطيات أو الاقتصاد القياسي باستعمال المتغيرات الأساسية للمظهر العام للزبون، وهذا كله من أجل التنبؤ بمخاطرة القرض الممنوح له ومحاولة تقليلها. (ياسين، 2008).

التعريف الرابع: طريقة القرض التنقيطي هي: " طريقة إحصائية تسمح بتحديد احتمالات عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم، وبصفة أدق هي الآلية التي تتيح للبنك ارفاق كل طلب قرض بنقطة قياسية لاحتمال تعثر هذا القرض". (طارق، 2016).

التعريف الخامس: طريقة التنقيط تشمل على: التنقيط الداخلي والتنقيط الخارجي: (سميرة، 2015)

التنقيط الداخلي: يعرف التنقيط الداخلي حسب لجنة بازل على أنه "نظام يشمل مجموع العمليات والطرق والمراقبة، إضافة إلى أنظمة الجمع والمعلوماتية التي تسمح بتقييم خطر القرض وتخصيص التنقيط الداخلي وتقدير العجز عن السداد والخسائر. ويتمثل الهدف الرئيسي لنظام التنقيط الداخلي في تحديد أقسام الخطر

الذي ينتمي إليه المقترض، حيث يتعين على الأفراد الذين تم تصنيفهم في نفس مستوى الخطر التمتع بمميزات متقاربة.

التنقيط الخارجي: يمكن تعريف التنقيط الخارجي على أنه: "أنه نقطة أو تقييم لمخاطر العجز عن السداد لسند دين، تقوم به شركة متخصصة تدعى وكالة التنقيط.

ويوافق خطر العجز عن الدفع في هذه الحالة احتمال عدم تسديد المبالغ المستحقة (الفوائد إضافة إلى المبلغ الأصلي) في تاريخ الاستحقاق، وتحدد هذه النقاط بناء على تقنية التحليل المالي، غير أنها تتم بتحليل استراتيجي يهدف إلى تحديد قدرة التسديد لمؤسسات على المدى الطويل.

المطلب الثاني: المراحل الزمنية لظهور طريقة القرض التنقيطي وأهم الدراسات حولها

سنحاول خلال هذا المطلب التعرف على مختلف المراحل الزمنية لظهور طريقة القرض التنقيطي

أولا: المراحل الزمنية لظهور طريقة القرض التنقيطي

عموما، لم تظهر تقنية القرض التنقيطي جملة واحدة كأداة للتنبؤ بالملاءة المالية بشكل مباشر وإنما مرت بالمراحل الآتية: (جيلالي، 2017)

1- إفصاح المؤسسات بالمعطيات المالية للبنوك وتكوين قواعد البيانات 1890-1918

منذ سنة 1890 أصبحت المؤسسات بمختلف أشكالها القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية مطالبة بتقديم قوائمها المالية لدى البنوك عند تقديم طلب للحصول على قرض وذلك للنظر في هذه القوائم واتخاذ القرار بشأنها، ولكن مع مرور مختلف التجارب وغياب قاعدة قرار اقراضية واضحة تطلب الأمر أن يتم تحديد معيار يفصل بين قراري القبول والرفض، لذلك فقد اعتمدت المصارف الأمريكية سنة 1891 مؤشر التداول بين الأصول والخصوم المتداولة كأساس لاتخاذ القرارات الائتمانية. وبعد انتشار استعمال نسبة التداول ازدادت رغبة البنوك الأمريكية في البحث عن نسب مالية إضافية ذات دلالة على المركز المالي، الأمر الذي تطلب منذ بداية القرن العشرين بناء قواعد بيانات لعدد كبير من المؤسسات المقترضة.

2- بداية الاهتمام بعملية التنبؤ بالإفلاس المالي 1919-1965

تبعا لرغبة البنوك الأمريكية في استخراج النسب المالية الأكثر دلالة على المركز المالي للمؤسسات، فقد توصلت هذه البنوك سنة 1919 إلى تحديد سبع نسب مالية تستعمل في تقييم الوضع المالي للمؤسسات وفقا لطبيعة نشاطها الصناعي أو التجاري أو الخدماتي. ولكن بعد وقوع أزمة الكساد سنة 1929، وإفلاس عدد كبير من المؤسسات التي حصلت على مبالغ ائتمانية فقد ازدادت الحاجة إلى الدراسات المهتمة بتفسير ظاهرة الإفلاس، لذلك فقد تحول الاهتمام في سنوات الثلاثينيات من دراسة الوضع الحالي للمؤسسات إلى عملية التنبؤ بالإفلاس المالي.

3- ظهور أولى النماذج التنقيطية الخطية الكمية والكيفية 1966-1989

نتيجة للجهود المتواصلة للتنبؤ بالإفلاس فقد توصل الباحث الأمريكي "ويليام بافيرW. Beaver سنة 1966 إلى أول نموذج تنقيطي مكون من ثلاث نسب مالية على أساس التحليل الأحادي البعدي.

ومن أجل جمع النسب المالية في نموذج تنقيطي خطي واحد، فقد استعمل الباحث الأمريكي "ادوار ألتمان"ED Altman سنة 1968 تحليل التمايز وتوصل إلى نموذج تنقيطي مكون من خمس نسب مالية الأكثر دلالة على المركز المالي للمؤسسات الأمريكية.

وبعد النجاح الذي حققه النموذجين السابقين فقد اتسع النطاق الجغرافي لتقنية القرض التنقيطي من الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرنسا من خلال دراسة "ايفس كولون" Y.Collongues سنة 1977، ثم انتشرت الدراسات إلى مختلف دول العالم. وبهدف تعزيز قوة المتغيرات الكمية في التنبؤ بالملاءة المالية فقد أدرج الباحث" جون أرجنتي" John Argenti سنة 1986 المتغيرات الكيفية إلى جانب المتغيرات الكمية (النسب المالية) في بناء النماذج التنقيطية.

4- عصرنة وتطوير تقنية القرض التنقيطي 1990-2016

موازاة مع التطور المتسارع في تكنولوجيا الإعلام الآلي وظهور البرمجيات الذكية منذ بداية سنوات التسعينيات من القرن الماضي فقد واكبت تقنية القرض التنقيطي ايقاع العصر الحديث من خلال اعتماد الباحثين المهتمين بها على مختلف البرمجيات التي تسمح باستخراج المؤشرات الأكثر دلالة على المركز المالي للمؤسسات، الأمر الذي أتاح سهولة في إعداد الدراسات، وهو ما أدى إلى تزايد وتيرة تطوير تقنية القرض التنقيطي.

ثانيا: أهم الدراسات حول طريقة القرض التنقيطي

يمكن تقسيم الدراسات التي أجريت بخصوص طريقة القرض التنقيطي إلى الدراسات الأمريكية والدراسات الفرنسية، والتي سنتعرف عليها. (عبادي، 2012)

1- الدراسات الأمريكية

سنتطرق إلى بعض الأعمال وفق التسلسل الزمني وهي:

1-1. أعمال Wiliam beaver

تعتبر التجربة التي قام بها beaver سنة 1966 أول المجهودات المبذولة لوضع نموذج للتنقيط حيث اعتمد في ذلك على تحليل أحادي البعد للنسب المالية المدروسة، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية البحتة. حيث أجرى تجربة على عينة من 79 شركة فشلت خلال الفترة ما بين (1945-1964). إضافة إلى 79 شركة ناجحة ومماثلة للشركات الفاشلة في حجم الأصول ونوع الصناعة، وكان معيار الفشل الذي استخدمه Beaver إما إفلاس الشركة أو عدم قدرتها على تسديد ديونها، أو تخلفها عن دفع أرباح أسهمها الممتازة. واحتسب Beaver 30 نسبة مالية صنفها في ست مجموعات رئيسية هي:

التدفيق النقدي، صافي الربح، الالتزامات إلى مجموع الأصول، الأصول السائلة إلى مجموع الأصول، الأصول السائلة إلى الالتزامات المتداولة ومعدلات الدوران.

ثم اختار من كل مجموعة نسبة واحدة لتحليلها واستخدم في ذلك نموذج الانحدار البسيط، فاستطاع أن يتنبأ بفشل الشركات قبل خمس سنوات من الفشل باستخدام النسب التالية على الترتيب وحسب أهميتها:

- X1= التدقيق النقدي / مجموع الديون
- X2= صافي الربح / مجموع الأصول
- X3= مجموع الديون / مجموع الأصول

وقد حققت هذه الدراسة نسبة تصنيف صحيح للمؤسسات تقدر ب87% لسنة واحدة قبل وقوع الإفلاس ونسبة 78% لخمس سنوات قبل الإفلاس.

لكن هذه الدراسة لم تضع تلك النسب في نموذج خطي يسمح باستعمال جملة واحدة، وإنما يتم استعمال كل نسبة بشكل مستقل عن النسب الأخرى، إلا أن الأعمال التي تلته غطت هذا النقص، وذلك باستخدام التحليل التمييزي الخطي المتعدد من أجل التنبؤ بمخاطرة الإفلاس. وكانت البداية بالدراسة التي قام بها E.I.Altman سنة 1968.

1-2. أعمال Edward.I. Altman

يعتبر Altman أول من اعتمد في دراسته على مبدأ التحليل الخطي التمييزي وذلك في سنة 1968. حيث اهتمت تلك الدراسة بإظهار احتمال عدم التزام العميل بشروط الائتمان في البنوك التجارية. "حيث استعمل Altman في إعداد نموذجه عينة مكونة من 66 مؤسسة منها33 مؤسسة سليمة، و33 مؤسسة عاجزة حيث كان العجز في الفترة الممتدة ما بين (1946 و1965) وتتراوح قيمة أصولها بين 1 مليون و25 مليون دولار، مستخدما في ذلك 22 نسبة مالية مستخرجة من المعطيات الخاصة بها خلال تلك الفترة.

وقد انتهت الدراسة إلى بناء النموذج التالي:

$$Z= 1,2x1+1,4x2 +3,3x3 +0,6x4 +0,9x5$$

بحيث: x1= صافي رأس المال العامل/ مجموع الأصول.

X2= الاحتياطات / مجموع الأصول.

X3= فائض الاستغلال الإجمالي/ مجموع الأصول.

X4= الأموال الخاصة/ مجموع الديون.

X5= رقم الأعمال/ مجموع الأصول.

وللتمييز بين المؤسسات حددت النقطة الحرجة بـ: 2,675 حيث:

- إذا كانت: z>2 ,675: تكون المؤسسة في طريقها للإفلاس.
- إذا كانت: z ≥2,675 : تكون المؤسسة بعيدة عن الإفلاس.
- إذا كانت 2,99> z >1,81 : تكون المؤسسة في منطقة عدم التأكد.

وقد حقق هذا النموذج نجاحا كبيرا قبل سنتين من الافلاس. حيث صنف المؤسسات العاجزة بنسبة 94%. أما إجمالي التصنيف الصحيح بين المؤسسات السليمة والعاجزة فكان بنسبة 95 %، وبمجرد ظهوره اعتمدته الكثير من البنوك في تنبؤاتها بمخاطر الإفلاس.

1-3. أعمال Alexander Bathory

قام Bathory سنة 1981 بتطوير نموذج Altman، وغيره من النماذج للوصول إلى نموذج لقياس مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، فكانت تجربته باستخدام 24 نسبة وبإجراء 40 اختبارا، وتوصل في الأخير إلى بناء النموذج التالي:

$$y = 0{,}20 \left(\sum^{5} xi \right)$$

حيث أن:

X1= إجمالي التدفقات /الديون الجارية.

X2= الأرباح قبل الضرائب/ رأس المال المستخدم.

X3= حقوق الملكية / إجمالي الخصوم.

X4= أموال خاصة/ إجمالي الخصوم.

X5= رأس المال العامل/ إجمالي الأصول.

2- الدراسات الفرنسية

لقد حققت نماذج التنقيط التي توصلت إليها مختلف الأبحاث الأمريكية نجاحا كبيرا لاسيما على مستوى البنوك التجارية، والتي أعطت دفعا كبيرا لبروز دراسات أخرى فرنسية عملت منذ1977 على تطويرها ومتطلبات السوق.

ولكثرة الدراسات الفرنسية والتي مازالت متواصلة إلى حد الساعة، فإننا سنكتفي بالتطرق إلى أشهرها.

أعمال J.Conan و M.Holder

اقترح كل من Holder و Conan سنة 1978، نموذجا لكل قطاع اقتصادي، بحيث يسمح بوضع نقطة لكل مؤسسة وذلك من أجل مقارنتها مع النقطة الحرجة حسب القطاع الذي تنتمي إليه ويسمح بتقدير مجال احتمال عجز المؤسسة.

إن المؤسسات محل الدراسة كانت مقسمة حسب قطاع النشاط كالآتي:

أ- المؤسسات الصناعية

لقد تم بناء النموذج على الشكل التالي:

$$Z= 0{,}24X1+ 0{,}22X2+ 0{,}16X3- 0{,}87X4- 0{,}10X5$$

بحيث أن المتغيرات المشكلة للدالة هي:

X1= فائض الاستغلال الإجمالي/ مجموع الديون.

X2= أموال دائمة/ مجموع الأصول.

X3= قيم قابلة للتحقيق+ قيم جاهزة/ مجموع الأصول.

X4= مصاريف مالية/ رقم الأعمال خارج الرسم.

X5= مصاريف المستخدمين/ القيمة المضافة.

ب-مؤسسات التجارة بالجملة

بنيت دالة التنقيط على الشكل التالي:

Z= 0,0197x3+ 0,0136x2+ 0,0341x6+ 0,0185x7- 0,0158x8- 0,0122

X6= أموال خاصة/ مجموع الميزانية.

X7= فائض الاستغلال الإجمالي/ مجموع الميزانية.

X8= احتياجات رأس المال العامل/ رقم الأعمال خارج الرسم.

ج- مؤسسات البناء والأشغال العمومية

كانت دالة التنقيط كالآتي:

Z= 0,035x9+ 0,0014x10+0,016x11+0,0015x12-0,00238x13-0,1074x14-0,0092

وكانت النسب الداخلة في النموذج هي:

X9= نتيجة صافية/ مجموع الميزانية.

X10= أصول متداولة/ ديون قصيرة الأجل.

X11= موردون/ مشتريات.

X12= (فائض الاستغلال الإجمالي – مصاريف مالية) / مجموع الديون.

X13= عملاء/ رقم الأعمال خارج الرسم.

X14= مصاريف مالية/ رقم الأعمال خارج الرسم.

د- مؤسسات النقل

النموذج الخاص بمؤسسات النقل كان على الشكل التالي:

Z= 0,0098x3+0,0177x2+0,0496x14-0,0181x8-0,1735x15-0,0062

حيث أن: X15= مصاريف مالية/ القيمة المضافة.

واعتمادا على هذه النماذج يتم تصنيف المؤسسات في مختلف القطاعات وتحديد مجالات احتمال عجزها، والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم(01): يبين العلاقة بين دالة التنقيط واحتمال إفلاس المؤسسات في مختلف القطاعات حسب نموذج Conan وHolder

	الصناعة	تجارة بالجملة	بناء وأشغال عموميةBTP	النـقل
وضعية جيدة	$Z \geq 9$ $Pr < 30\%$	$Z \geq 0,20$ $Pr < 40\%$	$Z \geq 0,50$ $Pr < 40\%$	$Z \geq 0,25$ $Pr < 35\%$
الحذر	$4 < Z < 9$ $30\% < Pr < 65\%$	$-0,30 \leq Z < 0,20$ $35\% \leq Pr \leq 65\%$	$-0,50 \leq Z < 0,50$ $40\% < Pr \leq 70\%$	$-0,35 \geq Z < 0,25$ $35\% < Pr \leq 65\%$
خطيرة	$Z < 4$ $Pr > 65\%$	$Z < -0,30$ $Pr > 65\%$	$Z < -0,50$ $Pr > 70\%$	$Z < -0,35$ $Pr > 65\%$

2-1. نموذج بنك فرنسا

يستخدم بنك فرنسا عدة سنوات (1983- 1985) دالة التنقيط (Z) لتحليل مخاطرة العجز للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة (PME)، إذ تعتمد على استخدام 8 نسب متميزة من أصل 19 نسبة، حيث تحسب هذه النسب على طول السنة وهي:

R1= مصاريف مالية/ النتيجة الاقتصادية الإجمالية (EBE).

R2= موارد ثابتة/ الأموال المستثمرة.

R3= طاقة التمويل الذاتي/ مجموع الديون.

R4= فائض الاستغلال الإجمالي/ رقم الأعمال خارج الرسم.

R5= ديون تجارية/ مشتريات (TTC).

R6= نسبة زيادة القيمة المضافة: ق م (ن) – ق م (ن -1)/ ق م (ن-1).

R7= (مخزونات – تسبيقات + حقوق تجارية) / الإنتاج.

R8= استثمارات مادية/ القيمة المضافة.

ولقد كانت النسبة الأكثر تمييزا من بين النسب الثمانية هي حصة المصاريف المالية في النتيجة(R1)، فتقييم النقطة (Z) للمؤسسة يكون بأخذ قيمة هذه النسب وتعويضها في دالة التنقيط التالية:

R4−0,689R5−1,164R6+ 5,221R3− 0,824R2+2,003R1= 1,225 −
100Z+0,706R7+ 1,408R8 − 85,544

فالنقطة (Z) المحصل عليها تقارن بالنسبة إلى حدود تسمح بتصنيفها بنوع من التأكد على الشكل التالي:

- Z < 0,25− : تحمل المؤسسة خصائص شبيهة بتلك المميزة للمؤسسات العاجزة.
- 0,125> Z >0,25 : منطقة عدم التأكد.
- Z > 0,125 : المؤسسة في حالة عادية (سليمة).

إن ضعف قيمة النقطة لا يعني العجز الأكيد، ولكن زيادة معتبرة في احتمال العجز في السنوات الثلاث القادمة.

والجدول الموالي يبين احتمالات العجز المقابلة للنقطة (Z).

الجدول رقم(02): النقطة (Z) واحتمال العجز.

مجال النقطة Z	احتمال العجز في 3 سنوات
Z < -1,875	%30,4
Z □ [-1,875 ، -0,875[	%16,7
Z □ [-0,875 ، -0,25[	%7
Z □ [-0,25 ، 0,125]	%3,2
Z □ [0,125، 0,625]	%1,8
Z □ [0,625 ،1,25]	%1
Z >1,25	%0,5

2-2. نموذج AFDCC assoction française des directeurs et chefs de crédits

هذا النموذج أنشأته الجمعية الفرنسية لقروض التسيير سنة1995، ودالته متعددة القطاعات وتستجيب لعدد من الصعوبات التي تتعرض لها قروض التسيير. ثم اختبار دالة تنقيط هذا النموذج على 50 ألف مؤسسة وبالتالي فإن الصعوبات المرتبطة بتأخر الميزانيات أو غياب الملحقات يتم تجاوزها والتغلب عليها.

ودالة التنقيط ل(AFDCC) هي: Z= b+aiRi

حيث: Z: نقطة: AFDCC

b : الثابت.

ai: المعاملات.

Ri: النسب.

وكان النموذج مركبا على الشكل التالي: AFDCC

الجدول رقم (03): النسب التمييزية لدالة التنقيط.

المعاملات	النسب التمييزية	الحـد الأعلى	الحد الأدنى
0,57	ثابت	-	-
−0,635	مصاريف مالية/ فائض الاستغلال الإجمالي	0	100
0,0183	حقوق+ متاحات/ قروض قصيرة الأجل	0	200
0,0471	الأموال الدائمة/ مجموع الخصوم	−25	100
−0,0246	القيمة المضافة/ رقم الأعمال	0	100
0,0115	الخزينة/ رقم الأعمال بالأيام	−100	100
−0,0096	رأس المال/ رقم الأعمال بالأيام	−100	150

أما احتمالات العجز الموافق للنقاط فكانت على الشكل التالي:

الجدول رقم (04): احتمالات العجز حسب دالة التنقيط:

مجالات التنقيط AFDCC	احتمالات الموافقة (%)
Z <-4,01	12,70
-4,01< Z < -2,57	6
-2,57< Z< -1	4,96
-1 < Z< 0,28	3,29
0,28 < Z < 1,26	2,15
1,26 < Z <2,10	1,57
2,10 < Z <2,86	1,06
2,86 < Z <3,68	0,64
3,68 < Z <4,83	0,38
Z >4,83	0,42

إن هاته الاحتمالات يتم مقارنتها مع المعدل المتوسط للعجز في فرنسا، والذي يتراوح ما بين 3 إلى 4%.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الدراسات التي اخترناها تم انتقائها حسب التسلسل الزمني.

المطلب الثالث: أهداف ومبادئ طريقة القرض التنقيطي

سنتطرق فيما يلي إلى أهداف ومبادئ تقنية القرض التنقيطي على التوالي.

أولا: أهداف طريقة القرض التنقيطي

تعتبر طريقة التنقيط حاليا وسيلة لتحسين عمليات معالجة ملفات طلبات القروض، والتي تتمثل في كونها طريقة منهجية إلى حد بعيد وتسعى البنوك من خلالها إلى تحقيق الأهداف التالية: (درويش، 2006).

- التقليل من مخاطر الخسارة الكلية للقروض الممنوحة وذلك بضمان الاختيار الجيد للعملاء.
- الاسراع في العمليات الادارية في اتخاذ القرار، وذلك من خلال استعماله المعلوماتية التي تسمح بتحديد سريع للنقطة SCORE.

- تنظيم قاعدة من المعلومات المتجانسة حول المؤسسات، تأكيدا للتلاحم في السياسة المتبعة من قبل البنك.
- إعداد الملاحظات الصغيرة عن الأخطاء التي يتم تحليلها وتوضيحها حاضرا والتي تؤتي ثمارها مستقبلا حيث تساعد في الرؤيا الواضحة للمخاطر وتسهل تسييرها.
- تقليص فترة الرد على طلبات القروض نسبيا، حيث يتحصل العميل على الرد في ظرف قصير وهذا ما يسمح له باستغلال الفرص المتاحة.

إضافة إلى الأهداف التالية: (أمينة، 2021)

يمكن من خلال طريقة القرض التنقيطي معرفة أحسن تصنيف للمؤسسات، حيث يقوم التحليل التمييزي على مجموعة من الفرضيات، ويمكن ذكرها على النحو التالي:

- عدم وجود مشكلة الارتباط بين المتغيرات التمييزية في النموذج والتي ينجم عنها الازدواج الخطي المتعدد.
- تكون مصفوفة التباينات المشتركة لمجموعات الدراسة غير متساوية، أي أن هذه المجموعات لها كثافة حول أصولها مع الأخذ بعين الاعتبار التباينات بين كل متغيرين.
- المجموعات الخاضعة للدراسة منفصلة إحصائيا وقابلة للتحديد وإن كان هناك درجات معينة للتداخل فيما بينها.

ثانيا: مبادئ طريقة القرض التنقيطي

إن القرض التنقيطي عبارة عن تقنية تحليل موجهة لتشخيص الصعوبات التي تواجهها المؤسسة وهذا لمعرفة أي من المؤسسات متذبذبة عن طريق حسابات للمؤسسة، وهو يقوم على عدة مبادئ أهمها: (ياسين، 2008).

- تعيين عدد معين من النسب(rations) اقتصادية ومالية، والتي تعطي مؤشرات حول وضعية المؤسسات لسنتين أو ثلاث سنوات من قبل لمعرفة المؤسسات التي لها صعوبات.
- القيام بتحليل إحصائي للمتغيرات المتعلقة بالزبون.
- اختيار عدد مناسب من النسب المالية.
- تشكيل توليفة خطية تسمى دالة التنقيط (scoring)، شكلها: $Z= \sum \boldsymbol{\alpha i}.\boldsymbol{Ri} + \boldsymbol{\beta}$.
- إعطاء نقطة أو علامة (score) لكل مؤسسة انطلاقا من هذه النقطة، حيث نصنف المؤسسة إلى سليمة أو عاجزة.

المبحث الثاني: أساسيات طريقة القرض التنقيطي

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مختلف استعمالات طريقة القرض التنقيطي، إضافة إلى مراحل إعداد النموذج التنقيطي، وكذا مزايا وعيوب هذه الطريقة.

المطلب الأول: استعمالات طريقة القرض التنقيطي

تهتم منظمات القرض كثيرا بطريقة التنقيط، لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية. وفيما يلي سنذكر هذه الاستعمالات. (العربي، 2011).

1- حالة القروض الموجهة للأفراد: يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التمييزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي، يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

2- حالة القروض الموجهة للمنظمات: يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين:

مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس المنظمة.
- أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة.
- مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية.
- رقم أعمالها المحقق.
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.
- رأسمالها العامل.
- طبيعة نشاطها.

المطلب الثاني: مراحل إعداد النموذج التنقيطي

إن تحديد النموذج التقييمي هو أساس القرض التنقيطي ويتم التحديد باتباع الخطوات الآتية: (بوزيان، 16/ 18 أفريل 2007).

أولا: اختيار العينة: العينة عبارة عن مجموعة من ملفات القروض للزبائن الجيدين وغير الجيدين، تحتوي على أكبر قدر ممكن من المعلومات (جدول حسابات النتائج، الميزانية المالية، مخطط الخزينة والمخطط المالي، ملف طلب القرض).

مختارة بصفة عشوائية، وتكون كافية للتمثيل الإحصائي للظاهرة، وتصنف إلى مجموعتين:

- عينة لإعداد النموذج (Echantillon d'élaboration) تستعمل لتحليل المعطيات واستخراج معادلة التنقيط.
- عينـة لقياس دقة النموذج (Echantillon de validation) تبين مدى صحة هذا النموذج.

ثانيا: انتقاء المتغيرات: نقوم في هذه الحالة بالتوفيق بين المعلومات التي تم جمعها بهدف معرفة المتغيرات المؤثرة في حالة المؤسسة، وتكون هاته الأخيرة إما محاسبية وإما فوق محاسبية.

- **المتغيرات المحاسبية: Variables comptables:** هي متغيرات قياسية métrique تأخذ قيم عددية، يتم حسابها على أساس البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة.
- **المتغيرات فوق المحاسبية:** هي متغيرات غير قياسية non métrique، ذات طبيعة كيفية أي تأخذ أنماطا لا عددية تتمثل في معلومات مستخرجة من ملفات طلبات القرض للمؤسسات المعينة خارج القوائم المالية، يتم إدراجها في عملية التحليل لإثراء الدراسة ببيانات من طبيعة ومصادر مختلفة بعد تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس.

ثالثا: بناء النموذج التنقيطي على أساس تحليل التمايز: تحليل التمايز هو أسلوب ذو طبع إحصائي يعمل على تحليل قائمة من متغيرات المجتمع المدروس بهدف استبعاد المتغيرات التي لا تساعد على التمييز بين الأقسام المتجانسة من المجتمع (مجتمع المؤسسات السليمة ومجتمع المؤسسات الفاشلة)، ويتم ذلك بشكل مرحلي وفق طريقة "خطوة خطوة" التي تستخرج حزمة من المتغيرات المستقلة واحدة بواحدة وفق شروط إحصائية، وإقصاء باقي المتغيرات المقترحة أن يتم الوصول إلى مجموعة

المتغيرات التمييزية التي تكون فيما بينها تركيبة خطية يمكنها أن تميز بين الأقسام المتجانسة من المجتمع، وتعرف هذه التركيبة بالنموذج التنقيطي، ويأخذ الشكل الآتي:

Z−score = u1 A1+ u2 A2+ u3 A3+…..+ un An + constant

Ai: متغيرات النموذج التنقيطي Z−score

ui: أوزان متغيرات النموذج التنقيطي Ai

Constant: ثابت

إذ يعمل تحليل التمايز على إيجاد العلاقة المتبادلة بين المتغيرات المستقلة المختلفة إضافة إلى تقليل درجة التداخل بين المجموعات إلى أدنى درجة ممكنة، أو تعظيم درجة التباعد بينها، ولقياس درجة التباعد يتم استخدام مؤشر يسمى معيار التمييز "لامبدا دو ويلكس" (Lambda de Wilks) وهو مقياس عكسي للتمييز، وتشير قيمته إذا كانت صفرا على وجود تفرقة قصوى بين المجموعات، أما إذا كانت تساوي واحد فيعني ذلك عدم وجود تفرقة على الإطلاق. (جيلالي، 2017).

رابعا: تحديد المتغيرات الأكثر تمييزا

يتم في بداية الأمر فرز متغيرات كمية على شكل نسب مالية ذات صفة رقمية ومتغيرات أخرى كيفية يتم تشفيرها (CODIFICATION) أي تحويلها إلى أرقام حتى يمكن استغلالها.

ولكي تحقق الدراسة نجاحا كبيرا يجب معالجة قاعدة واسعة من المعلومات التي تتطلب استخدام برامج معلوماتية إحصائية مثل: SPSS، STATISTICA...، تتم عملية اختيار المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية عن طريق استخدام أسلوب التحليل التمييزي التدريجي (analyse discriminante incrémentielle) وتقنية الانحدار خطوة بخطوة (pas à pas) التي تعمل انطلاقا من انحدار خطي متعدد الأبعاد يشمل كل المتغيرات الكمية، وذلك لتشكيل التابع (Z) حيث يقوم باختيار كل المتغيرات وإدخال المتغير الأكثر تمييزا إلى النموذج، ثم يمر إلى الخطوة التالية بحيث يكون المتغير المختار يعظم معامل الارتباط مع التابع (Z) وقيمة فيشر (F) للمتغير تبين مدلوله الإحصائي في تمييز المجموعات، وبالتالي إحصاء كل المتغيرات المستقلة مع التابع وعدم إدماج المتغيرات المختارة مسبقا، إلى أن يتم تحديد كل المتغيرات الداخلة في النموذج بصفة نهائية. (عبادي، 2012).

خامسا: صياغة الدالة (Z) وتحديد النقطة النهائية لكل مؤسسة

بعد اختيار المتغيرات الداخلة في بناء النموذج يتم ربطها بمعاملات ترجيحية تمثل كل منها المساهمة النسبية للمتغير الذي يقترن بها في التميز بين مجموعات المؤسسات، وبعد تحديد قيم تلك المعاملات فإنه يكون بالإمكان وضع **دالة التنقيط** على الشكل التالي:

$$Z= a_1R_1 +a_2R_2 +.....a_nRn + b$$

حيث: **Z:** النقطة النهائية (score).

ai: معامل الترجيح.

Ri: النسب الداخلية في النموذج.

b : ثابت.

واعتمادا على هذه الدالة يتم حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، والتي يمكن من خلالها الحكم على عجز أو سلامة المؤسسة مثلما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): يمثل منحنى دالة التنقيط.

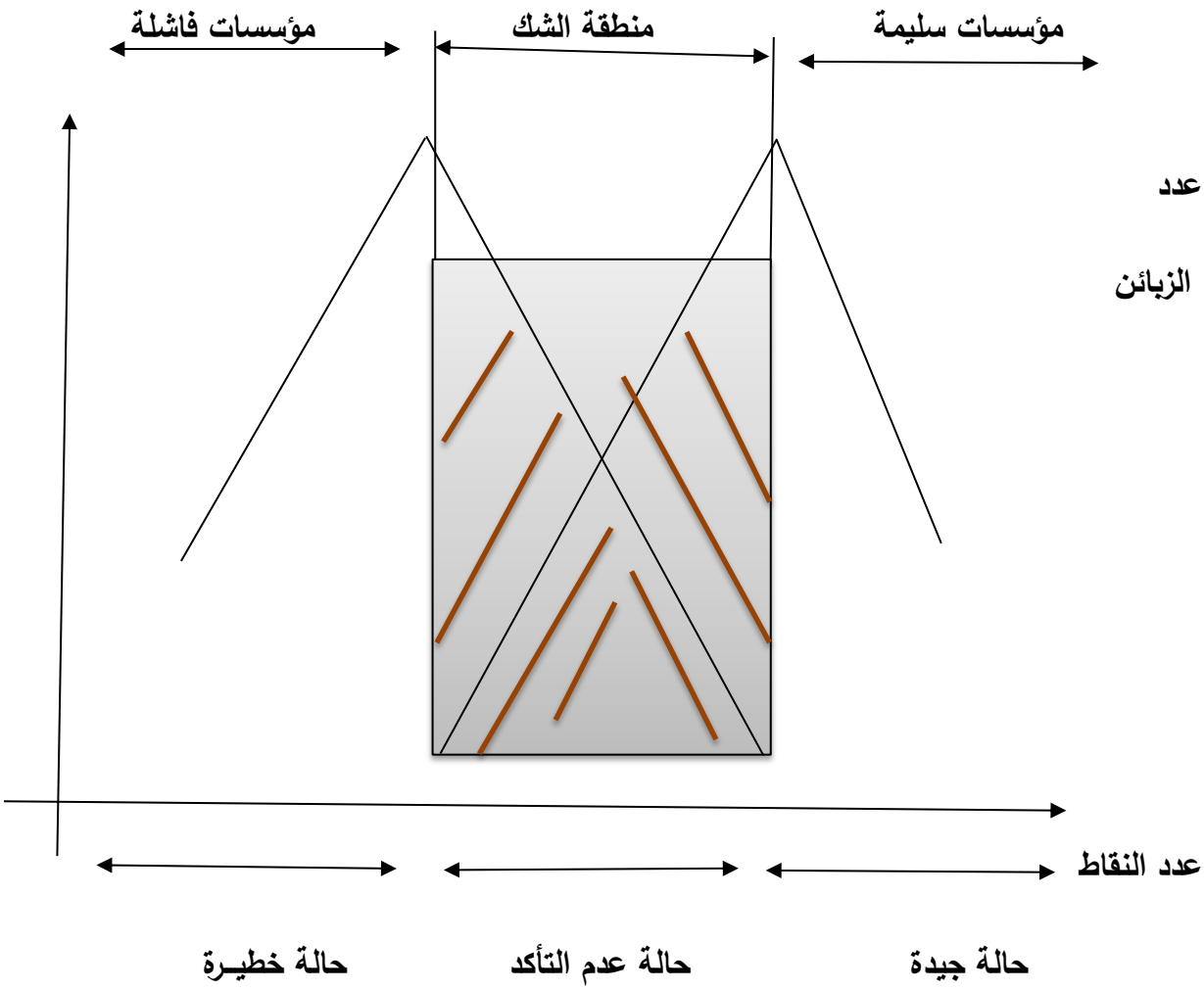

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على (يوسف، 2008).

فيما يخص منطقة عدم التأكد فهي المنطقة التي لا يمكن الحكم فيها على المؤسسة، ما إذا كانت سليمة أم عاجزة، وكلما زادت هذه المنطقة نقص معدل الخطأ، وبالتالي فإن أحسن دالة تنقيط هي التي تعطي أحسن توازن بين منطقة عدم التأكد ومعدل الخطأ. (عبادي، 2012)

سادسا: تحديد النقطة الحرجة: بعد تحديد دالة التنقيط نقوم بحساب النقطة النهائية لكل مؤسسة. والتي يمكن من خلالها الحكم على سلامة أو عجز هذه المؤسسة.

بعد ذلك نقوم بتحديد النقطة الحرجة التي تمثل النقطة الفاصلة بين قراري الرفض أو القبول، حيث تحسب كما يلي:

$$(n0 + n1)/Z= (n0\ Z0 + n1\ Z1)$$

حيث: Z0 : متوسط نقاط n0 من المؤسسات العاجزة.

Z1: متوسط نقاط n1 من المؤسسات السليمة.

بعد ذلك يمكننا تصنيف المؤسسات من خلال المقارنة بين النقطة النهائية لها والنقطة الحرجة:

- المؤسسات السليمة تكون نقطنها النهائية أكبر أو تساوي النقطة الحرجة.
- المؤسسات العاجزة تكون نقطتها النهائية أصغر تماما من النقطة الحرجة. (ياسين، 2008)

المطلب الثالث: مزايا وعيوب طريقة القرض التنقيطي

تحمل طريقة القرض التنقيطي في طياتها كغيرها من الطرق الإحصائية العديد من المزايا والعيوب، يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: مزايا طريقة التنقيط: هذه الطريقة تتميز بجملة من المزايا، ما جعلها تطبق على نطاق واسع في البنوك، نذكر منها:

- البساطة: يتم حساب نقطة التمييز (score) في وقت قصير جدا انطلاقا من عدة معطيات، وهذه السرعة في اتخاذ القرار لها فوائد منها:
  - فائدة داخلية: لأن حلقة الاستغلال والعمل الإداري يتمكن من تقليص مدة اتخاذ القرار.
  - فائدة تجارية: حيث يلقى الزبون الرد في وقت قياسي وهذا أمر إيجابي خاصة في بعض الملفات التي يتطلب دراستها وقتا طويلا لتقييم طلبها.

- التجانس: بالطريقة التقليدية يمكن رفض طلب الزبون اليوم وقبوله غدا، كما يمكن قبوله اليوم ورفضه غدا، ونفس الزبون اليوم قد يتم رفضه في مصلحة وقبوله في مصلحة أخرى، مما يدل على عدم تجانس القرارات المتخذة.

بينما الدالة التنقيطية (SCORING) تعطي لنا وبدون تغيير نفس القرار مما يسمح بوضع سياسة انتقائية للأخطاء المتماثلة استعمالها لمعلومات تم تجميعها واستخلاصها من عدة دورات، كما تمكننا هذه الطريقة من تخطي حالات العسر المالي المؤقت الذي يمر به الزبون. (لمين).

- السرعة: (من جانب المقرض والمقترض)، حيث تسمح للمقترض بالمعالجة والتحليل في ظرف زمني قصير وبالتالي اتخاذ قرار المنح أو عدمه، في حين يستفيد الزبون من ذلك أيضا حيث يوفر عليه زمن إضافي للبحث عن مصادر تمويل أخرى. (ياسين، 2008).
- أداة للمراقبة: حيث يمكن نموذج طريقة التنقيط من مراقبة صحة القرارات المتخذة بشأن أي مؤسسة وذلك من خلال إعادة دراسة المتغيرات الموجودة في النموذج على عكس الطرق الكلاسيكية التي تستدعي إعادة دراسة الملف بأكمله.
- تخفيض تكاليف الدراسة وتحسين نوعية الخدمات: فطريقة التنقيط تسمح بربح الوقت من جهة وبذل جهد من جهة أخرى، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف دراسة ملفات الزبائن.
- تقليص المعلومات المستخدمة: وهذا من خلال اعتمادها على أدوات الاعلام الآلي.
- أداة من أدوات الاستقطاب: فالسرعة التي تتميز بها في اتخاذ القرار وبساطته تسمح بجلب عدد كبير من الزبائن وتنويعهم. (ياسين، 2008).
- أداة لاتخاذ القرار: حيث تتخذ القرارات الخاصة بمنح القرض على أساس النقطة المتحصل عليها بطريقة التنقيط، كما هناك لامركزية في اتخاذ القرار.(Praag, 1995) .

ثانيا: عيوب طريقة التنقيط: على الرغم من المحاسن التي تتميز بها طريقة القرض التنقيطي إلا أنها لا تخلو من العيوب، أهمها: (ياسين، 2008).

- يجب أن تكون العينة المدروسة كبيرة.
- المعطيات القاعدية يجب أن تكون دقيقة ومتجانسة.
- مرحلة العمل يجب أن تكون طويلة وذلك من أجل التمكن من معرفة تطور عمل المؤسسة وقياس المؤشرات.
- اختيار النسب الأكثر ملاءمة يؤدي بالتحليل الاحصائي إلى إنقاص المعلومات القاعدية وبالتالي لا يؤخذ بعين الاعتبار ظواهر الملاحظة.
- دالة score المؤلفة لها فترة محددة بمعنى في إطار اقتصادي، مالي وسياسي محدد.
- نتيجة score ليست دائما موثوق منها ففي بعض الحالات يجب القيام بدراسة معمقة.
- الطرق الرياضية والإحصائية جد معمقة.
- من حيث مبدأ تعريف العجز فطريقة التنقيط لا تأخذ بعين الاعتبار إلا مخاطرة تجميد الأموال، أي وجود تضارب بين مفهوم العجز في المعطيات والعجز كنتيجة.

إضافة إلى العيوب السابقة الذكر، نذكر ما يلي:

- العيب الرئيسي لهذه الطريقة مرتبط بنسبة التصنيف الصحيح، والتي ليست 100% وهذا ما يسبب العديد من الأخطاء، وبالتالي تكاليف على عاتق البنك.

تعاني طريقة التنقيط من مشكلة الزمن، بحيث بعد مرور مدة زمنية من الاستعمال تفقد دالة التنقيط فعاليتها، وتصبح غير صالحة للاستعمال، وهذا نتيجة التغير في الوضعية الاقتصادية، بحيث أن المعايير المستعملة في التصنيف يمكن أن تتغير مع الوقت، كما أن العتبة المحددة لترتيب

- المؤسسات قد تتغير، إضافة إلى أنها لا تحدد وضعية طالب القرض مباشرة سواء كان مؤسسة أو زبون عادي. (آسيا، 2009).
- تهتم طريقة القرض التنقيطي أكثر بماضي المؤسسة على حساب الوضعية الحالية أو المستقبلية (اعتمادها على التحليل المالي)، لهذا يجب أن تدعم بطرق أخرى مدعمة لبلوغ هدفها والمتمثل في التقليص من خطر منح القرض. (يوسف، 2008).
- هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار وضعية المؤسسة في السوق. (ياسين، 2008).

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستنتج أن طريقة القرض التنقيطي تعتبر من أحسن الطرق الإحصائية التي ساعدت البنوك في اتخاذ القرار، نظرا لكونها تعمل على تخفيض خسارة القروض الممنوحة، فهي تحاول تصنيف مجال الخطر على البنك من خطر عدم السداد.

فطريقة القرض التنقيطي هي عبارة عن نظام تحفيزي وقائي يقدم للبنك النظرة الواضحة لطالب الائتمان، وهذا من خلال متغيرات حسابية يتم على أساسها تشكيل دالة خطية يتم بواسطتها اتخاذ قرار قبول أو رفض ملف طالب الائتمان، وبالرغم من مختلف المزايا التي تتسم بها هذه الطريقة هذا لا ينفي خلوها من العيوب التي تؤدي إلى تقديرات خاطئة تكبد البنك خسائر وتؤدي إلى وقوعه في المخاطر.

لذلك فعلى البنوك توخي الحيطة والحذر عند منح الائتمان وهذا من شأنه ضمان الرشادة المالية للبنك للتقليل من حدة هذا النوع من المخاطر.

الفصل الثاني

التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسة باستخدام طريقة القرض التنقيطي

تمهيد

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات المالية المصرفية وركيزة أساسية للنظام المالي، نظرا لدورها وأهميتها البالغة في تطوير الاقتصاد، ونظرا للتغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية نتيجة للانفتاح الاقتصادي والتجاري ما جعل البنوك تعمل في درجة عالية من عدم التأكد وتعرضها لمختلف المخاطر والخسائر، ما حتم عليها القيام بصفة دائمة قياس ملاءتها المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، الأمر الذي أدى بالسلطات الرقابية تبني مسؤولية ممارسة الإشراف الدائم على مستويات الملاءة المالية حفاظا على مصالح المودعين وضمانا لأموالهم ولاستقرار السوق وتقوية مركزها المالي.

وتحقيقا لرغبة البنوك في ابتكار أساليب أكثر تطورا ودقة للتنبؤ بالملاءة المالية وضعفها بالنسبة للمؤسسات المقترضة وتقليل ما يترتب عنها من قروض متعثرة، توصلت الأبحاث العلمية إلى تقنية القرض التنقيطي كوسيلة ناجعة للتنبؤ بالتعثر أو الضعف المالي للمؤسسات.

من هذا المنطلق، ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم الملاءة المالية.
- المبحث الثاني: مفاهيم مرتبطة بالملاءة المالية ودور طريقة القرض التنقيطي في تعزيز دقة التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات.

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم الملاءة المالية

سنحاول خلال هذا المبحث التعرف على الملاءة المالية وظهورها وتطورها، إضافة إلى أهميتها، وكذا نسب تقييمها.

المطلب الأول: تعريف الملاءة المالية

اختلفت التعاريف حول مفهوم الملاءة المالية، وهذا نظرا لتطور الفكر الرقابي في السنوات الأخيرة، ومن بين التعاريف نذكر:

التعريف الأول: تعرف الملاءة المالية على أنها: "قدرة البنك على سداد التزاماته، أو احتمالية تعثر البنك وتوقفه عن سداد التزاماته، بحيث إذا انخفضت هذه الاحتمالية زادت درجة الملاءة المالية، وبالتالي فهي مقياس للقوة المالية للبنك وقدرته على تحمل مخاطر الخسارة". (عيسى، 2023).

التعريف الثاني: تعرف الملاءة المالية Solvency financial بأنها: "اليسر المالي للمنشأة عندما تكون أصولها الجارية أكبر من التزاماتها الجارية". (العرود، 2013).

التعريف الثالث: كما عرفت الملاءة المالية حسب (Zainab Shalal Asker, 2020) أنها : "توافر الإمكانية المالية لتسديد الكوارث حال حدوثها، أي بمعنى أن المؤسسات لديها الإمكانية الكافية لمواجهة التزاماتها المترتبة عليها في مواعيدها المقررة".

التعريف الرابع: كما تعرف الملاءة المالية بمفهومها العام أنها: "الإيرادات بضمنها عوائد الاستثمار قادرة على الوفاء بالتزامات الشركة في مواعيد استحقاقها، وتشير الملاءة المالية أيضا إلى الرصانة المالية للشركة والربحية على المدى الطويل الأجل، فضلا عن النمو المتوقع في الأعمال".(Syrwan Syay Ali, 2021)

التعريف الخامس: عرفت الملاءة المالية حسب (Alaa Abd El Karim El Baldaoui, 2013) على أنها: "القدرة على امتلاك الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية، أو هي الفرق بين الأصول والخصوم بحيث يكون هذا الفرق دائما في صالح الأصول حتى يمكن القول بأن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها".

المطلب الثاني: ظهور وتطور مفهوم الملاءة المالية وأهميتها

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى ظهور الملاءة المالية وأهميتها على التوالي.

أولا: ظهور وتطور مفهوم الملاءة المالية

ظهر مصطلح الملاءة سنة 1974، حيث كانت هناك مجموعة من الدراسات تدرس جوانب مختلفة من الملاءة المالية لشركات التأمين العامة، وتم التوصل إلى عدد من النتائج لمناقشتها في عدة ندوات حيث تم إيداعها في مكتبة Staple Inn في انجلترا، ولكن لم يتم تقديمها أو إتاحتها للجميع في المهنة، وفي ندوة دبلن في أكتوبر 1981 تم العمل على جوانب مختلفة للملاءة المالية: (المخاطر التقنية، مخاطر الاستثمار، مخاطر إعادة التأمين)، وقد غطت هذه الجوانب مجالا واسعا لكنها افتقرت إلى موضوع متماسك، وتم وضع بعض الأعمال معا في ندوة ستراتفورد في نوفمبر 1982، كان "بولهير" في ذلك الوقت مهتما بدراسة الملاءة الفنلندية التي تم تقديمها مؤخرا في ندوة ASTIN في لييج ببلجيكا.

في أعقاب ندوة ستراتفورد، تم تشكيل فريق عمل جديد حول الملاءة وكانت الاختصاصات كالتالي:

1. مراجعة الدروس المستفادة من التقرير الفنلندي حول ملاءة شركات التأمين واحتياطات التكافؤ، واقتراح تحقيقات محددة يمكن إجراؤها في المملكة المتحدة من أجل تطوير العمل الفنلندي.
2. النظر في المدى الذي ينبغي أن ينعكس فيه تغير نتائج الشركة في الأساليب والأسس المستخدمة في تقييم الأصول والخصوم.

تعود ظهور فكرة الملاءة المالية (بمفهوم ضيق) تزامنا مع ظهور التحليل المالي في القرن ال19، فقد أثبت الباحثان (Doogar and Jensen 1990) أن عنصر الملاءة من أهم العوامل الناجعة وهو الأكثر اعتمادا في معرفة مدى قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير.

وعليه مع بداية 1990، تزايدت الدعوة لتطوير أساليب قياس الملاءة، فانتقلت معظم الاقتصاديات الرئيسية في العالم لقياس ملاءتها المالية من معايير رأس المال الثابت المستند إلى القواعد المحاسبية إلى شكل من أشكال رأس المال الذي يأخذ بعين الاعتبار المخاطر. (شيماء، 2023).

ثانيا: أهمية الملاءة المالية

إن الملاءة المالية للمؤسسات يعتبر أمرا في غاية الأهمية للأطراف الآتية:(Amir, 2020)

- حملة الوثائق: الذين يهمهم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاههم ومستحقاتهم في أوقاتها المحددة.
- المستثمرون وحملة الأسهم: الذين يهمهم زيادة قيمة الأسهم وتوزيع أرباح مناسبة.
- الموظفون في الشركة: الذين يريدون استمرارهم في العمل وضمان رواتبهم.
- هيئات الإشراف والرقابة: التي تقوم بدراسة وتحليل تقارير الأداء السنوية للشركات والتأكد من مطابقة أداءها المالي مع القوانين والتعليمات السارية للبلد.

إضافة إلى النقاط التالية:

- ضمان بقاء واستمرارية ونجاح نشاط المؤسسة المالية لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية. (Zainab Shalal Asker, 2020).
- متانة المركز المالي للشركة، تهم الإدارة العليا فيها ويؤثر على سمعتها وفرص عملها في المستقبل. (منير، 1993).

المطلب الثالث: نسب تقييم الملاءة المالية

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على نسب تقييم الملاءة المالية قصيرة الأجل، وملاءة نسب تغطية الفوائد والضرائب والاستهلاكات، وكذا نسب تقييم الملاءة المالية طويلة الأجل.

أولا: نسب تقييم الملاءة قصيرة الأجل

وتتمثل فيما يلي: (شربي، 2014)

1- **نسبة التداول:** لدراسة مقدرة المؤسسة على سداد ديونها عند استحقاقها تستخدم هذه النسبة، وتعرف بأنها عبارة عن علاقة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة.

حيث نعبر عنها بالعلاقة التالية: **نسبة التداول= الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة.**

2- **نسبة السيولة السريعة:** حيث تعرف حسب (الخزعلي، 2017) على أنها أحد النسب المالية المهمة في تقييم المركز المالي للمصرف، ومعرفة واقع حجم السيولة المحدد من قبل البنوك المركزية، فإذا ارتفعت النسبة أو انخفضت عن مستواها المحدد يكون مؤشر سلبي على عدم قدرة المصارف التجارية على الاستثمار وبالتالي عدم تحقيق الربحية، بمعنى أن المصارف التجارية تعتمد على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة لديها.

وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة السريعة =الأصول السائلة/ الخصوم المتداولة.

ويقصد بالأصول السائلة مجموع الأصول المتداولة مطروح من المخزون السلعي والمصروفات المدفوعة مقدما.

وهذه النسبة مماثلة لنسبة التداول، إلا أنها لا تشمل على مخزون البضاعة، كأصول يمكن تصنيفها بالسرعة المطلوبة وبالتالي فإن هذه النسبة تستخدم معايير أكثر تشددا في قياس قدرة الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل.

3- **نسب النقدية:** وتبين نسبة النقدية عدد مرات قابلية الأصول النقدية على تغطية الالتزامات المتداولة، وتعتبر المؤشر على المدى الذي تستطيع المؤسسة دفع التزاماتها المتداولة بواسطة السيولة النقدية المتوفرة لديها. وتجدر الإشارة إلى أن عدد قليل من المؤسسات تحتفظ بسيولة نقدية كافية لمواجهة كل الالتزامات قصيرة الأجل، وبالتالي فإن هذه النسبة غير شائعة الاستخدام، خاصة وأنها تتجاهل مواعيد استحقاق الالتزامات قصيرة الأجل خلال السنة المالية.

حيث: **نسبة النقدية= النقد وما في حكمه / الخصوم المتداولة.**

ثانيا: ملاءة نسب تغطية الفوائد والضرائب والاستهلاكات

سنتناول خلال هذا العنصر نسبة تغطية الضرائب والاستهلاكات، ونسبة تغطية الفوائد. (شربي، 2014)

1- نسبة تغطية الضرائب والاستهلاكات: وتعني قدرة المؤسسة على سداد الضرائب وأقساط الاستهلاكات خلال موعد استحقاقها دون تأخير من خلال أرباح المؤسسة، وتحسب كما يلي:

تغطية الضرائب والاستهلاكات= الأرباح قبل الفوائد / مجموع الضرائب والاستهلاكات.

2- نسبة تغطية الفوائد: تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على دفع فوائد قروضها من الأرباح التي تحققها في دورة الاستغلال وتحسب بالعلاقة:

نسبة تغطية الفوائد= النتيجة قبل الفوائد والضرائب / مصروف الفائدة.

إذا كانت النسبة أكبر من الواحد دل ذلك على قدرة المؤسسة على تسديد فوائد قروضها، أما إذا كانت أقل من الواحد دل ذلك على عجز المؤسسة عن تسديد فوائد قروضها، فهذه النسبة تعد مؤشرا لمدى الأمان الموفر لأصحاب القروض في الحصول على فوائد قروضهم.

وعلى الرغم من أهمية النسبة السابقة وكفايتها في التعبير عن قدرة المؤسسة على الوفاء بفوائد القروض، إلا أنها لا تعكس اليسر المالي الكامل للمؤسسة، لأن الفائدة ليست الالتزام الوحيد أمام المؤسسة بل هناك قسط الدين الواجب دفعه، من أجل هذا يجب الاعتماد على مؤشر آخر.

ثالثا: نسب تقييم الملاءة طويلة الأجل –نسب هيكل رأس المال–

سنتطرق إلى توضيح نسب تقييم الملاءة المالية طويلة الأجل. (شربي، 2014)

1- **نسبة المديونية:** تعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للمؤسسة، وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول، وتفيدنا هذه النسبة في أخذ فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها المؤسسة من حيث عبء ديونها، ونعبر عنها بالعلاقة:

نسبة المديونية= مجموع الخصوم/ مجموع الأصول.

2- **نسبة الملكية:** وتستخدم هذه النسبة في تحديد النسب المئوية التي سيحصل عليها حملة الأسهم العادية من مجموع الأصول في حالة التصفية. وتحسب كما يلي:

نسبة الملكية= مجموع حقوق المساهمين العاديين/ مجموع الأصول.

المبحث الثاني: مفاهيم مرتبطة بالملاءة المالية ودور طريقة القرض التنقيطي في تعزيز دقة التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسة

مجال التحليل المالي كغيره من المجالات المتعلقة بالجانب المالي للمؤسسات الاقتصادية، يشمل على مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالملاءة المالية، وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى هذه المفاهيم وكذا التطرق لدور طريقة القرض التنقيطي في التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات.

المطلب الأول: اليسر المالي والعسر المالي

سنتعرف من خلال هذا المطلب على مفهوم اليسر المالي والعسر المالي على التوالي.

أولا: اليسر المالي: مصطلح يختلف عن مصطلح السيولة، حيث يختص بالوفاء بالالتزامات طويلة الأجل، والمتعدية للسنة المالية، أما السيولة المالية فهي إحدى أدوات تحقيق اليسر المالي. (اسماعيل، 2020)، وهو نوعان:

يسر مالي حقيقي: ويعني قدرة الشركة على سداد جميع ديونها والتزاماتها اتجاه الغير، وأن لا يكون لها مشكلة في قدرتها على السداد والقابلية الايفائية. (خصاونة، 2011).

يسر مالي فني: ويعني قدرة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل فقط من خلال أصولها السائلة، وهنا يتضح لنا نوع آخر وهو السيولة التي تعني القدرة على تغطية الديون على المدى القصير. (السيفو، 2016).

ثانيا: العسر المالي: أو ما يعرف بـ**ضعف الملاءة:** لعل أقصى درجات فشل المؤسسة هو عندما تصل إلى درجة الإفلاس، التي لا تتميز فقط بعدم مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية وإنما خصومها تتجاوز موجوداتها، أي أن حقوق المساهمين في الميزانية تصبح سالبة لكونها استهلكت بتسديد الخسائر السابقة. فهذه الحالة لا تستوجب إيقاف المؤسسة عن مزاولة نشاطها وإشهار إفلاسها طالما أنها مستمرة في تأدية ما عليها من التزامات. أما من الناحية المالية فيقصد بهذه الحالة العسر المالي أو ضعف الملاءة المالية، وتعرف بأنها عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها.

ويظهر العسر المالي في مفهومين:

المفهوم الأول: العسر المالي الفني: ويمثل الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها بالرغم من أن إجمالي الموجودات لديها يفوق إجمالي المطاليب.

المفهوم الثاني: العسر المالي الحقيقي: وهو تلك الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها بالإضافة إلى كون إجمالي الموجودات لديها يقل عن إجمالي المطاليب.

مما سبق يمكننا القول أن العسر المالي الفني ينشأ عندما تمر المؤسسة بأزمة سيولة حادة، تتعلق بتوليد التدفق النقدي الموجب من نشاطها، ربما كنتيجة لضعف الربحية لديها، وبما أن إجمالي الموجودات لديها (الأصول) يفوق إجمالي المطاليب (الخصوم)، فإن المؤسسة لازالت قادرة على الإيفاء بالتزاماتها وقادرة على تجاوز هذه الأزمة دون الوصول إلى حالة الإفلاس، وذلك من خلال بيع بعض موجوداتها لتغطية الالتزامات المستحقة والعاجلة، وهذه الحالة تستدعي من إدارة المؤسسة ضرورة اتخاذ إجراءات فعالة لحماية وضمان مستقبلها من تكرار حدوث هذه الأزمات.

أما فيما يخص العسر المالي الحقيقي فإن المؤسسة قريبة جدا من الإفلاس، إذ أنها عاجزة عن سداد التزاماتها بالإضافة إلى كونها تعاني من تراكم الخسائر لديها والتي جعلت إجمالي أصولها يقل عن إجمالي خصومها، أي أنها حتى لو فكرت في بيع موجوداتها لن تكون قادرة على تغطية كامل التزاماتها.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك من يقدم مفهوما أكثر تحفظا للعسر المالي الحقيقي والذي يقوم على مقارنة القيمة السوقية للأصول في المؤسسة مع قيمة الخصوم، أي إعادة تقييم للموجودات لإظهار وضع المؤسسة الحقيقي. (ريحان، 2007).

المطلب الثاني: الفشل المالي، التعثر المالي والإفلاس

سنتناول في هذا المطلب مفهوم الفشل والتعثر المالي والإفلاس.

أولا: الفشل المالي: يستخدم مصطلح الفشل المالي للإشارة إلى لحظة انتهاء حياة المؤسسة بإعلان إفلاسها، في حين يستخدم من طرف آخرين للإشارة إلى المرحلة التي تلي إعلان إفلاس المؤسسة أي مرحلة خروجها من النشاط الاقتصادي. هناك أيضا من يطلق هذا المصطلح على المرحلة التي تسبق لحظة إعلان الإفلاس، أي تلك المرحلة التي تتعرض فيها المؤسسة إلى اضطرابات مالية خطيرة غير قادرة على سداد التزاماتها اتجاه الغير. لذلك يمكننا القول بأن الفشل المالي يعتبر مصطلحا غير دقيق تماما من ناحية تقديم توصيف واضح للحالة المالية التي تتعرض لها المؤسسة كي تعتبر مؤسسة فاشلة. فهو مفهوم عام يخلط بين المفاهيم المالية والقانونية لحالات الإفلاس والعسر في المؤسسات، ويعتبر مرادفا لهذه التسميات دون التمييز بينها، ولكن هناك أحد المفاهيم المعرفة للفشل بوضوح وهو الفشل الاقتصادي، والذي يعرف بأنه: "عدم قدرة المؤسسة على تحقيق معدل عائد على الأصول المستثمرة يساوي على الأقل 5 أو يفوق التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال المستثمر فيها". ويقوم هذا المفهوم على فكرة أن نجاح المؤسسة لا يعني فقط أن تكون قادرة على تسديد التزاماتها أو تحقيق الأرباح بحيث

تكون بعيدة عن الاضطراب المالي، بل أن نجاح المؤسسة يعني أن تحقق عائدا من تشغيل واستثمار موجوداتها يفوق تكلفة تمويل هذه الموجودات. ومن المعروف أن هذه التكلفة تتضمن تكلفة التمويل الذاتي، أي تكلفة الفرصة البديلة والتي عادة ما تعتبر معادلة لمعدل الفائدة في السوق. أي أن مفهوم الفشل الاقتصادي هو المفهوم الأكثر تحفظا فيما يتعلق بتقييم نجاح المؤسسة. وبالرغم من ذلك نجد أن فشل أو نجاح المؤسسة يرتبط بمؤشرين متلازمين وهما العائد والربح، وعدم مقدرة المؤسسة على تحقيق إحداهما يمكن تسميته بالفشل الجزئي وليس فشل المؤسسة ككل. (ريحان، 2007).

وقد ارتبط مفهوم الفشل بالباحث Beaver الذي يعد أول من استخدم هذا المصطلح، وذلك للتعبير عن ظاهرة توقف النشاط وكان ذلك سنة 1966، حيث عرفه بأنه: "عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية في تواريخ استحقاقها، بمعنى تصنف شركة على أنها فاشلة إذا ظهرت أحد الأعراض التالية: العجز عن تغطية التكاليف، حالة السحب على المكشوف، أو عدم القيام بتوزيعات الأرباح".

كما يعرف الفشل المالي بأنه: "إخفاق الشركة في الوصول إلى تنبؤات موثوقة نتيجة استعمال كلا من النماذج المتطورة التي تعتمد على المؤشرات المالية والتدفقات النقدية". (سعيدة، 2021).

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للفشل المالي: (عمار، 2011).

1- **الفشل الاقتصادي:** هو العملية التي تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب عندما يكون العائد المتحقق على رأس المال المستثمر أقل من متوسط تكلفة رأس المال، أي عندما يكون العائد على المتاجرة بالملكية في الشركة رقما سالبا.

وعلى هذا الأساس يقصد بالشركة الفاشلة بالمفهوم الاقتصادي: "تلك التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها، ويقل معدل الفائدة على الاستثمارات بتكلفتها الدفترية عن تكلفة رأس المال، ولا يترتب على الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس الشركة، لأنه يحصل بغض النظر عن قدرة هذه الأخيرة على الوفاء بما عليها من التزامات"، أي أنه يمكن أن تكون المؤسسة فاشلة من الناحية الاقتصادية ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات حينما يحين أجل استحقاقها، ومن ثم لا يشهر إفلاسها.

2- **الفشل المالي أو الفشل القانوني:** هذا النوع من الفشل قد يتخذ اتجاهين، فالاتجاه الأول يتمثل في حالة عدم كفاية السيولة، ويقصد به "عدم قدرة المؤسسة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع، وهو ما قد يحدث حتى لو كانت قيمة الأصول تزيد عن قيمة الخصوم، أما الاتجاه الثاني يتجه إلى العسر المالي الذي تم التطرق إليه سابقا".

3- **الفشل الإداري:** هو عدم كفاية الجهاز الإداري للشركة، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج أعمال سلبية تسهم في تدهور نشاطها وأرباحها، وبالتالي يكون لها الأثر السلبي على قيم أسهمها، حيث يتضمن ضعف

كفاءة الإدارة بصفة رئيسية فشلها في تقديرها لما قد يحصل في المستقبل، ومن ثمة عدم القدرة على التكيف والمواءمة مع البيئة الخارجية، وتعديل الخطط لما يطرأ من أحداث غير متوقعة.

ثانيا: التعثر المالي: توجد بعض الاختلافات بين الباحثين حول مفهوم هذا المصطلح، فقد يستخدمه البعض كمصطلح مرادف لمفهوم الإفلاس القانوني أو الإعسار المالي، أو لوصف المرحلة التي تسبق الإفلاس في المؤسسة، في حين يستخدمه آخرون لوصف المؤسسة التي تعاني من تراكم الخسائر لعدد من السنوات تمييزا له عن حالة عدم القدرة على سداد الالتزامات والتي ترتبط بمفهوم الإفلاس.

لذا يمكن تعريف التعثر المالي بأنه: " تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعلها قريبة جدا من مراحل أو مستويات التعثر المالي التي يمكن التدرج بها إلى مستوى إشهار إفلاسها، سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها اتجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها من حين إلي آخر". (ريحان، 2007). وغالبا ما يحدث التعثر المالي كنتيجة لوجود المشكلتين معا وبالتالي نكون أمام حالة عسر مالي حقيقي.

كما يعرف التعثر المالي من الناحية الاقتصادية بأنه: "تلك المرحلة التي تصل فيها الشركة إلى حال من الاضطرابات المالية الخطيرة، والتي تجعلها قريبة جدا من إشهار الإفلاس، مما يؤدي إلى التصفية نتيجة عدم قدرتها على سداد التزاماتها للغير، أو تحقيق خسائر متتالية مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها من حين إلى آخر". (شلبي، 2020).

من المعروف أن الأرباح هي المصدر الرئيسي للتدفق النقدي الذي يستخدم في سداد الالتزامات، في حين أنه لا تعتبر عدم القدرة على سداد الالتزامات مشكلة خطيرة إلا عندما تكون قيمة الالتزامات لدى المؤسسة تفوق قيمة موجوداتها، أي أن هناك خسائر متراكمة إلى درجة تجعل قيمة هذه الموجودات غير كافية لتغطية التزامات المؤسسة. ولذلك فعلى المؤسسة أن تكون قادرة على مواجهة نوعين من المخاطر تتمثل في:

- **المخاطر التشغيلية:** والتي تؤثر سلبا على إيرادات وأرباح المؤسسة كنتيجة لبعض المتغيرات سواء كانت تتعلق بظروف نشاطها التشغيلي أو ظروف السوق والصناعة أو ظروف الاقتصاد ككل، هذا من جهة ومن جهة أخرى ستواجه مخاطر أخرى تتمثل في:
- **المخاطر المالية أو مخاطر العجز عن السداد:** والذي قد يحدث بسبب عدم قدرة التدفق النقدي على سداد الالتزامات كنتيجة للمبالغة في استخدام الرفع المالي في المؤسسة، وذلك بفرض تحقيق ربحية عالية.

وبالرغم من أن هناك من يجد أن الخطر المالي مستقل عن الخطر التشغيلي أو غير مرتبط به، على اعتبار أن الأول يرتبط بقرارات التمويل في حين أن التعثر المالي يرتبط بالقرارات التشغيلية والاستثمارية في المؤسسة. إلا أن العلاقة بينهما تتضح من خلال الآثار المتبادلة بين كلا النوعين من الأخطار، فالخطر التشغيلي الذي يؤثر سلبا على الأرباح يعرض المؤسسة لخطر العجز عن السداد وبالتالي يعرض المؤسسة إلى الخطر المالي، وذلك لأن الأرباح هي مصدر التدفق النقدي الذي يستخدم في السداد. في حين أن الخطر المالي الناتج عن عملية الرفع المالي تعني ربحية أعلى بسبب الوفورات الضريبية التي تستفيد منها المؤسسة. وبالتالي يمكن الاستنتاج أنه حتى تستطيع المؤسسة ممارسة نشاطها دون أية متاعب أو اضطرابات مالية، أن توازن بين قدرتها على تحقيق الأرباح وقدرتها على سداد الالتزامات المترتبة عليها في تواريخ استحقاقها، أي وجود توازن بين ربحيتها وبين قدرتها على توليد تدفقات نقدية معقولة وكافية لسداد الالتزامات، على أن يتم كل ذلك في ظل هيكل مالي متوازن وسليم.

ثالثا: الإفلاس: يشير هذا المصطلح من الناحية القانونية إلى حالة الإفلاس القضائي التي تتعرض له المؤسسة كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها، بحيث يتم إشهار إفلاسها وذلك بحكم من المحكمة المختصة بغرض تصفيتها وبيعها تمهيدا لتسديد هذه الديون إلى أصحابها.

وفي هذا الإطار قد تظهر بعض الحالات التي قد يجري فيها اتفاق بين المؤسسة التي فشلت في تسديد التزاماتها ودائنيها على تسوية الأمر بينهما دون اللجوء إلى إجراءات إشهار الإفلاس القضائي للمؤسسة. وذلك رغبة من هؤلاء الدائنين بمنح فرصة للمؤسسة لاعتقادهم بأنها تملك إمكانيات مستقبلية جيدة في حال تجاوزت التعثر المالي اضطراباتها المالية الحالية وبالتالي ستكون عميلا جيدا في المستقبل، الأمر الذي يعتبر أفضل بكثير من الخسارة التي قد تنتج عن عدم تحصيل كافة الديون من خلال عملية التصفية، بالإضافة إلى أن مثل هذا الاتفاق يؤدي إلى توفير النفقات المتعلقة بالإجراءات القانونية لإشهار الإفلاس والتصفية. فهذه المعالجة تكمن في تقديم تنازلات طوعية من قبل الدائنين أو في إعادة تنظيم المؤسسة بهدف إعادة تأهيلها وتمكينها من استعادة مركزها المالي على أساس أن مستقبلها يبشر بالخير، وأما إذا كان مستقبلها مغايرا لذلك ولا أمل في أن تنتج أي ربح فإن الحل يكون حتما التصفية لها. أما من الناحية المالية فهناك حالة تجعل من المؤسسة مضطرة إلى إعلان إفلاسها بالرغم من أن القانون لا يلزمها بذلك، لأنها مستمرة في احترام التزاماتها وتسديد ديونها في أوقات استحقاقها، ولكنها تعاني من تراكم الخسائر التي تحققت عبر سنين متواصلة بحيث وصلت إلى مستوى محدد من رأسمالها، ويمكن تسمية هذه الحالة بالإفلاس المالي أو الإفلاس الدفتري. وهذه الحالة من الناحية العملية نادرة الوجود والحدوث إذ أنه غالبا ما تترافق حالة تراكم الخسائر مع عدم القدرة على سداد الالتزامات على اعتبار أن الإيرادات والأرباح التي تحققها المؤسسة عبر السنين هي المصدر الرئيسي للتدفقات النقدية فيها والتي يتم من خلالها تسديد هذه الالتزامات. (ريحان، 2007).

وبالتالي فإن الإفلاس كظاهرة لا بد أن يتخذ البديلين التاليين: (الزبيدي، 2011).

- محاولة حل مشكلة السيولة باتفاق مع الدائنين اختياريا.
- التماس يقدم للمحكمة المختصة وبشكل رسمي بإجراء التصفية.

ويوضح الجدول الموالي أهم الفروقات بين المفاهيم السابقة الذكر.

الفشل المالي	التعثر المالي	العسر المالي	الإفلاس
- يمر بمراحل زمنية طويلة. - يحدث بسبب تفاعل جملة من الأسباب (مشاكل مالية، إدارية وتسويقية). - التوقف كليا عن سداد الالتزامات. - توقف النشاط.	- قصير الأجل. - ظروف طارئة. - اضطرابات مالية خطيرة. - التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها. - تحقيق خسائر متتالية: يعتبر حالة سابقة للفشل المالي ولا تؤدي إليه بالضرورة.	- أزمة سيولة حادة. - ارتباك مالي. - العجز المؤقت أو الدائم عن الوفاء بالالتزامات المستحقة ينقسم إلى عسر مالي فني (قصير الأجل)، وعسر مالي حقيقي (قصير وطويل الأجل).	- إجراء رسمي لإعادة تنظيم الشركة. - يتم بمقتضى حكم صادر عن المحكمة المختصة. - ثبوت التوقف عن سداد الديون. - يتم بصفة اختيارية أو إجبارية. - يعتبر المحصلة النهائية للفشل المالي.

الجدول رقم (05): المقارنة بين الفشل، التعثر، العسر المالي والإفلاس: (الطالبين)

المطلب الثالث: دور طريقة القرض التنقيطي في تعزيز دقة التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسة

تعتبر البنوك أحد أهم حلقات التمويل في النشاط الاقتصادي، بمعنى أنها تمثل الوسيط بين الدائنين والمدينين، فهي بذلك الركيزة الأساسية لتحفيز ونمو النشاط الاقتصادي. لكن عمليات الإقراض التي تقوم بها البنوك جعلتها تتعرض لمخاطر التعثر المالي، أو ما يعرف بتعثر القروض المصرفية للزبائن أو المؤسسات على حد سواء، وقد عرفت البنوك الجزائرية كغيرها من البنوك في بقية أنحاء العالم مشكلة القروض المتعثرة، ومع تفاقم هاته المشكلة وتزايد عدد المؤسسات التي عجز التحليل المالي عن كشف

فشلها المالي والتنبؤ به، أصبح لزاما على مختلف الإدارات وخاصة الائتمانية منها البحث عن تقنيات تنبؤية أكثر حداثة للتنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات المقترضة. (الطالبين).

وتحقيقا لرغبة البنوك في ابتكار أساليب أكثر تطورا وأكثر دقة للتنبؤ بضعف الملاءة المالية للمؤسسات، ظهرت طريقة جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الستينيات تتمثل في طريقة القرض التنقيطي، إذ تعتمد في عملها على نموذج خطي يحدد لكل مؤسسة نقطة خاصة بها، ليتم مقارنتها

مع النقطة الحرجة التي تفصل بين قراري قبول طلب الإقراض ورفضه. (**عبادي، 2012**).

وحسب دراسة (**جيلالي، 2017**)، فإن طريقة القرض التنقيطي تعتبر أسلوبا متطورا وأكثر دقة وقابلا للتجسيد في عملية التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات المقترضة من البنوك، إلا أنه لا يمكن لهذه التقنية إتمام ما ينقص التحليل المالي من قصور في عملية التنبؤ، إلا بتمتع مصادر المعلومات التي يبنى على أساسها النموذج التنقيطي بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية مع تحلي المحلل المالي بالدراية الكبيرة في كيفية استخدام هذه التقنية والقدرة على تفسير النتائج التي تفرزها.

وبالرغم من الأهمية والمزايا التي تتسم بها هذه الطريقة في التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات إلا أنها تتطلب استحداثا دوريا لنماذجها التنبؤية ، وذلك تبعا للتغيرات التي قد تطرأ على محيط المؤسسات المقترضة، وما ينعكس عليها من تغيرات على مؤشرات ضعف ملاءتها المالية، كما تتطلب هذه الطريقة أيضا تكييفا بين مختلف الاقتصاديات، باعتبار أنه لا يمكن تعزيز دقة التنبؤ بملاءة المؤسسات الجزائرية اعتمادا على نماذج تنقيطية مبنية على أساس معطيات مؤسسات ناشطة في دولة أخرى.

حيث أنه في دراستنا التطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بولاية ميلة سنتمكن من معرفة مدى إمكانية ونجاعة تطبيق طريقة القرض التنقيطي للتنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات المقترضة من طرف البنك.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل تطرقنا لمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالملاءة المالية حيث تتمثل في قدرة الشركة أو المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها من خلال الأصول التي تمتلكها، بالإضافة إلى أن عملية تقييم الملاءة المالية للبنوك أمر في غاية الأهمية بل وضرورة حتمية للكشف عن مدى متانة وصلابة وقوة المركز المالي للبنك، وقدرته على امتصاص الخسائر المحتملة، بحيث يتم تقييمها باستخدام نسب مالية معينة.

وحتى لا تقع البنوك في مخاطر عدم السداد من طرف المؤسسات المقترضة توصل العلماء إلى طريقة القرض التنقيطي Scoring، التي أثبتت فعاليتها في التنبؤ بضعف الملاءة المالية للمؤسسات، وبالتالي تجنب مخاطر عدم السداد والحد منها بنسبة كبيرة.

الفصل الثالث

تطبيق تقنية القرض التنقيطي للتنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة -834-

تمهيد

بعد أن تطرقنا في الجانب النظري إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بطريقة القرض التنقيطي (Scoring)، وكيفية ومراحل تطبيقها، وإمكانية استخدامها كوسيلة للتنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات، بحيث من خلال هذه التقنية بإمكان البنوك تصنيف المؤسسات التي يتم منحها إلى مؤسسات سليمة وأخرى عاجزة، وعلى هذا الأساس يمكنها منح القروض من عدمه.

سنحاول في هذا الفصل معرفة كيفية تطبيق طريقة القرض التنقيطي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة –834–، باعتباره أداة فعالة للتنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات، وكذلك التطرق لأهم الخطوات لتطبيقها داخل الوكالة.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- المبحث الثاني: التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات عينة الدراسة وفق نموذج Z–Score.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتناول خلال هذا المبحث نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، وسنذكر وظائف ومهامه، هيكله التنظيمي، إضافة إلى تقديم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفة بميلة وذكر مبادئ ومهام ووظائف البنك.

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية –الأم–

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومراحل تطوره.

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أقدم البنوك التجارية الجزائرية، تأسس تبعا لإعادة الهيكلة للبنك الوطني الجزائري، وذلك طبقا للمرسوم الرئاسي (82/ 106) المؤرخ في 13 مارس 1982م، والذي عدل بمرسوم 84–85 المؤرخ في 30 أفريل 1985م، وقد أنشأ بهدف تطوير وترقية القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الريفية وكذا اهتمامه بقطاع الأغذية الزراعية، الصيد البحري وتربية المائيات بالجزائر من خلال تقديم منتجات متنوعة وخدمات مالية ورقمية ومرافقة الزبائن في تسين وتطوير نشاطاتهم، وذلك بإعادة هيكلة 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دينار جزائري، مقرها الرئيسي ب17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة، حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي في التسيير. (وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة ميلة–، 2024).

يتكون حاليا من 340 وكالة و31 مديرية عامة، مؤطرة بحوالي 8000 موظف على مستوى الهياكل المركزية والجهوية وكذا المحلية. حيث تم تصنيف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفقا لإحدى الدراسات الصادرة عن هيئة BANK ALMACH لسنة 2001 على أنه: (المرسوم)

- أول بنك على المستوى الوطني.
- ثاني بنك على مستوى المغرب العربي.
- المرتبة الرابعة عشر عربيا من بين 255 بنكا.
- المرتبة 668 عالميا من بين 4100 بنك مصنف من قبل هذه الهيئة.

ثانيا: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أثناء تطوره في السوق البنكي الجزائري بثلاثة مراحل أساسية: (وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة ميلة–، 2024).

المرحلة الأولى: (1982–1990): كان هدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الثماني سنوات الأولى من إنشائه هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق الريفية، حيث اكتسب خلال هذه الفترة سمعة وكفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع

الصناعة الغذائية والميكانيكية والفلاحية، وهذا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص كل بنك في قطاعات محددة.

وخلال هذه المرحلة لم يكن دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية فعالا، وذلك لأن أغلب المشاريع التي كان يمولها ذات طابع عمومي، حيث كان تحصيل القروض الممنوحة صعبا وأحيانا مستحيلا.

المرحلة الثانية: (1991-1999): بموجب صدور قانون 10/90 الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة PME/PMI دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة.

أما في المجال التقني فكانت هذه المرحلة أهم مرحلة تميزت بإدخال تكنولوجيا إلام آلي متطورة، تهدف إلى تسهيل تداول العمليات البنكية وتعميمها عبر مختلف وكالات البنك، هذه المرحلة شهدت ما يلي:

1991: تطبيق نظام SWIFT لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

1992: وضع برمجيات Logiciel Sybu (شبكة معلوماتية خاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة) مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق، تسيير الودائع، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن)، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية، خاصة في مجال فتح الاعتمادات المستندية والتي أصبحت معالجتها في يومنا هذا لا تتجاوز أكثر من 24 ساعة، كما تم إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى كل الوكالات.

1993: إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي في جميع العمليات البنكية على مستوى شبكات البنك.

1994: بدء العمل بمنتج جديد في بطاقة التسديد والسحب بدر BADR.

1996: إدخال عملية الفحص السلكي Télétraitement، فحص وإنجاز العمليات المصرفية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.

1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك (Carte Inter Bancaire) CIB.

المرحلة الثالثة: (2000-2006): تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي والفعال للبنوك العمومية لبعث نشتط جديد فيما يتعلق بمجالات الاستثمارات المربحة وجعل نشاطاتها ومستوى مردوديتها يساير قواعد اقتصاد السوق، وغي هذا الصدد رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة (PME/ PMI) ، وكذا المؤسسات المصغرة (Micro Entreprise) وفي شتى مجالات النشاط الاقتصادي، إضافة لرفعه لمستوى مساعداته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة.

وبهدف مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة ومن أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه، وضع بنك البدر برنامج خماسي فعلي يتركز خاصة على عصرنة البنك وتحسين الخدمات وكذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة والميدان المالي، ومن أهم النتائج التي حققها:

2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف وإنجاز مخطط تسوية للبنك لمطابقة القيم الدولية.

2001: التطهير الحسابي والمالي، والعمل على تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض، مع تحقيق مشروع البنك الجالس (La Banque assise) مع الخدمات المشخصة (Les services personnalises) ببعض الوكالات الرائدة (وكالة عميروش والشراقة)، وكذا إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.

2002: تعميم مفهوم بنك الجلوس والخدمات المشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.

2003: إدخال نظام (SYRAT) وهو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والأوراق التجارية، إضافة إلى تأسيس نادي الصحافة بمبادرة مديرية الاتصال تشجيعا لمبدأ التداول الحر للمعلومات البنكية، وكذا تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك.

2004: تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية (Les guichets automatiques des billets)

المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة.

2006: في ماي تم إدخال كل من المقاصة الالكترونية (Télé des chèques télé compensation)

وفي سبتمبر تم إدخال نظام جديد يعرف ب Télé des virements، وذلك من أجل تحقيق الأمان والثقة والشفافية في التعاملات من جهة، ومحاربة الغش والاختلاسات من جهة أخرى.

المرحلة الرابعة: (2007-2009): انطلاق الهيكل التنظيمي الجديد (O C A) على أساس تجريبي في وكالة بئر خادم المنظمة، ثم تعميم **الشركة** المعرفية (O C A) والبنك رغبة في تقديم أفضل الخدمات مثل اقتناء أجهزة الصراف الآلي.

المطلب الثاني: مبادئ، وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنذكر في هذا المطلب مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك وظائفه وأهدافه.

أولا: المبادئ العامة التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل هذه المبادئ فيما يلي: (معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة ، 2024).

1- **مبدأ الشفافية:** يعمل البنك جاهدا على توفير المعلومات الدقيقة والصحيحة والآنية للزبون حتى يكون على علم بالتغيرات ذات التأثير المباشر وغير المباشر على مجال الخدمة المعينة، وذلك عملا بشعار البنك "حسن الاطلاع يمكن حسن الأداء".

2- **مبدأ الضمان:** على البنك أن يضمن للمتعاملين معه حقوقهم وخاصة المودعين منهم، وذلك لأن البنك يستعمل هذه الودائع في نشاطه الافتراضي، مما يوحي حرصه على استعادة ما تم إقراضه، وذلك لا يتأثر إلا من خلال قبض رهونات عينية وأخرى كتابية تمكن البنك من استعادة أمواله.

3- **مبدأ مواجهة خطر السيولة:** تجنبا لهذا النوع من المخاطر فإن البنك يحتفظ دائما بسيولة نقدية تمكنه من تخطي كل العواقب التي قد يتعرض لها ومواجهة طلب السحب بكل الأنواع، وكذا عدم تفويت الفرص التي قد تظهر في السوق وكسب زبائن جدد.

4- **مبدأ حسن المعاملة:** يحرص البنك من خلال تعامله مع الغير على توفير المعاملة الحسنة والقائمة على الاحترام المتبادل والغرض من ذلك هو إشعار المتعاملين بالاطمئنان وكذلك تسهيل مختلف المعاملات كالإيداع، السحب، الإقراض، طلب المعلومات وغيرها من الخدمات.

5- **مبدأ الثقة:** هذا المبدأ يعد نتيجة حتمية لمبدأ الضمان، إذ أن تقديم المقترض للضمانات المطلوبة يخلق نوعا من الثقة لدى البنك بأن أمواله سوف تعود إليه، كما أن المودعين اطمأنوا على ودائعهم. كل ذلك يعد عاملا أساسيا في كسب ثقتهم وبالتالي فإن ذلك سوف يساهم في إبقاء ودائعهم لدى البنك وزيادتها وذلك هو أساس ما يسعى إليه البنك.

6- **مبدأ تسيير الخزينة:** يقوم البنك بالسهر على حسن سير خزينته، وذلك من خلال الإبقاء على نسبة معينة من الأموال بهدف تغطية حسابات المتعاملين، فيما يعمل البنك على إرسال الفائض إلى خزينة البنك المركزي وذلك من باب الحفاظ على الأموال.

يعتمد البنك على هذه المبادئ من أجل سيرورة نشاطه بغية ترقية وتحسين ظروف التعامل والإسهام في تطوير القطاع الفلاحي والريفي.

ثانيا: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تماشيا مع القوانين والقواعد السارية المفعول في مجال النشاط المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية: (معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة ، 2024).

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.
- إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض.
- التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك الهادفة للنهوض بالقطاع الفلاحي والتنمية الريفية.
- التسيير الصارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.
- تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- إعادة تنظيم إدارة القروض.
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
- الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.
- وبغية إعطاء منتجات وخدمات مصرفية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات المردودية، قام البنك بتطوير قدرات تحليل المخاطر وإعادة تنظيم القرض، كما حددت ضمانات متصلة بالقروض، وهو يطبق معدلات فائدة تتماشى مع تكلفة الموارد.

ثالثا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية من وراء نشاطاته المصرفية إلى تحقيق جملة من الأهداف المسطرة والتي يمكن إدراجها في النقاط التالية:

- تنويع وتوسيع مجالات البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- خلق تواصل وعلاقات قوية بين البنك والعملاء باعتبارهم أصلا ثمينا من أصوله وفق المفهوم الحديث للتسويق، وكذا العمل على كسب ولائهم حاضرا ومستقبلا.
- تحسين نوعية وجودة الخدمات البنكية باستخدام أحدث التقنيات في هذا المجال.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد جلب المزيد من الموارد والحصول على أقصى قدر من الأرباح.

وحتى يتسنى للبنك تحقيق الأهداف السابقة الذكر، استعان بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لترقية وتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصالات الداخلية والخارجية مع إدخال تعديلات على التنظيم والهياكل الداخلية لتتوافق مع المحيط البنكي واحتياجات السوق، وقصد التقرب

أكثر من الزبائن يسعى البنك إلى استحداث مصالح خاصة للتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم وللحصول على أكبر قدر من المعلومات المتعلقة باحتياجاتهم.

ويسعى البنك من خلال تحقيق هذه الأهداف بأن يكون رائدا في القطاع البنكي الفلاحي الجزائري، من خلال قيامه بـ:

- رفع حجم الموارد بأقل التكاليف.
- توسيع نشاطات البك فيما يخص التعاملات.
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة. (صورية، 2006).

المطلب الثالث: الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية والهيكل التنظيمي للبنك

سنتناول في هذا المطلب الخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، إضافة إلى التطرق للهيكل التنظيمي المعتمد من طرفه.

أولا: الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل الخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي: (بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية، 2013).

- **حساب الإيداع لأجل:** هو حساب غير مقيد بسندات بنكية وموجه لأشخاص طبيعيين ومعنويين.
- **حساب الأموال بالعملة الصعبة:** توضع تحت تصرف العميل في كل وقت بنسبة فائدة حسب الشروط التي يضعها البنك.
- **حساب الأموال بالعملة المحلية (الدينار):** يقدر المبلغ ب10 آلاف دينار جزائري على الأقل، بمعدل فائدة ثابت تدفع في آخر المدة الزمنية المحددة من طرف البنك.
- **حساب الصندوق:** إيداع بأجل موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين بلغة رسمية أو للحامل، والمبلغ الأدنى يقدر ب10 آلاف دينار جزائري بفائدة متغيرة.
- **بطاقة بدر:** تسمح هذه البطاقة بالسحب نقدا عن طريق موزعات أوتوماتيكية متواجدة عبر الوكالات الجزائرية، وتتمثل إيجابيات هذه البطاقات في:
  - تسهيل عمليات السحب.
  - تجنب الانتظار الطويل في شباك البنك.
  - بنك بدر يسهل تغيير الحسابات عن بعد.
  - معالجة العمليات البنكية عن بعد وفي وقتها الحقيقي.
- **دفتر التوفير لبنك بدر:** في إطار تشجيع الادخار والتوفير يفتح البنك للأشخاص دفاتر تسجل فيها كل عمليات السحب والايداع.

- **تمويل الاستثمارات:** وتشمل ما يلي:
  - تمويل قطاع الصيد البحري.
  - تمويل المشاريع الخاصة بالاستثمارات.
  - تمويل قطاع الصحة.
  - تمويل بعض الاستثمارات الخاصة بالتطوير الريفي.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يتلخص الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة عامة في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

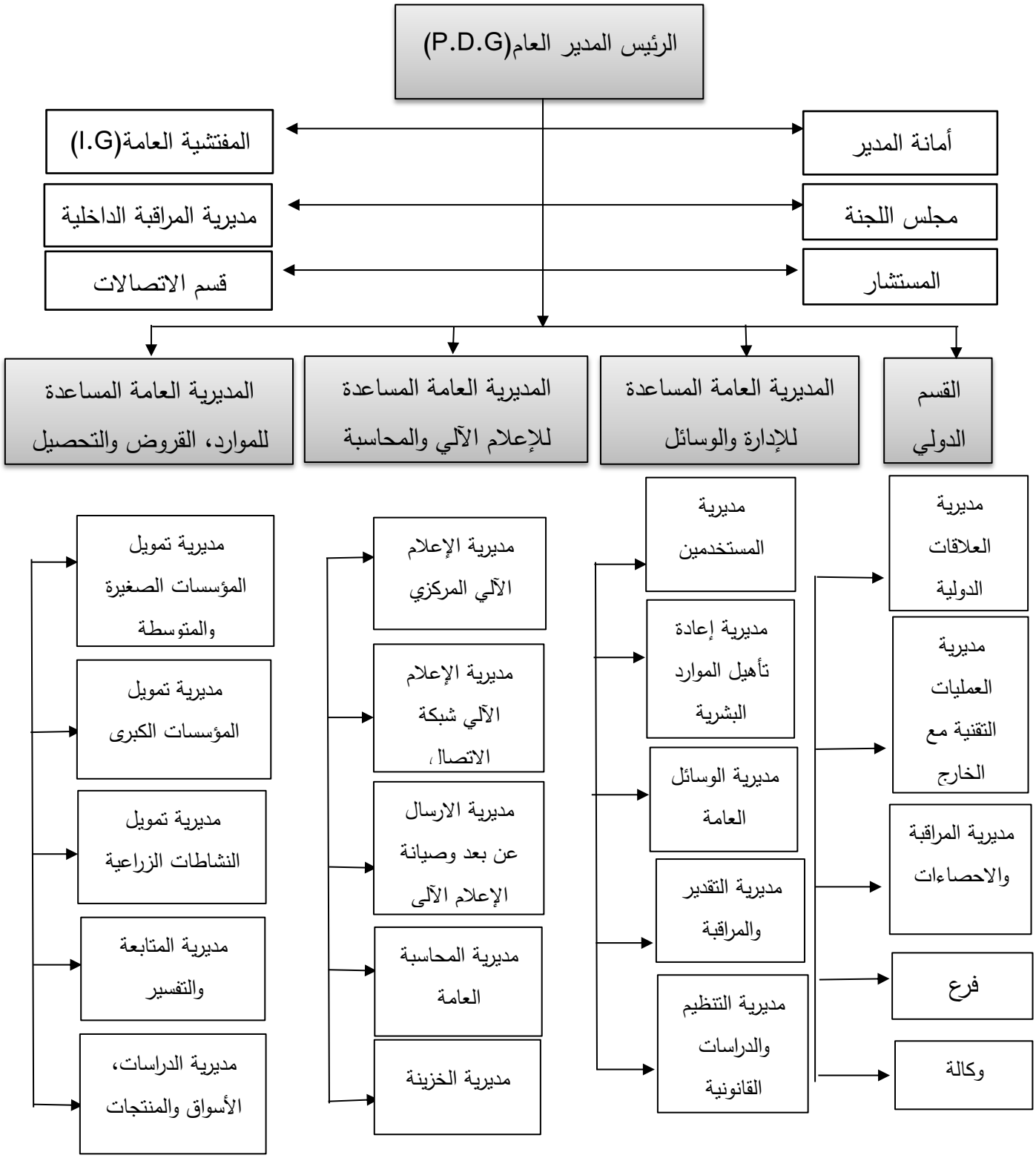

المصدر: www.badr-bank.net, Consulté le 12/04/2024 à 13:10

المطلب الرابع: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة –834–

سنتناول في هذا المطلب تعريف لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة –834–، وكذا التطرق إلى الهيكل التنظيمي للوكالة وتحليله.

أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة –834–

نشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة رقم 834 يوم 04 جانفي 2004، مقره حي 500 مسكن ميلة، – مقابل محطة المسافرين– بعدما كان مقرها القديم في حي بن قارة بميلة، ويعتبر مكان استراتيجي يتوسط أهم المرافق العمومية في المدينة.

تعتبر وكالة ميلة جزء من مجموع 9 وكالات تابعة للمجمع الجهوي للاستغلال (GRE) ميلة الذي أنشأ في 2004 موزع على مستوى الولاية كما يلي:

- ميلة 834.
- وادي النجاء 842.
- القرارم 837.
- فرجيوة 673.
- تاجنانت 843.
- شلغوم العيد 833.
- وادي العثمانية 840.
- التلاغمة 841.

إضافة إلى فتح وكالة تاسعة ببلدية الرواشد 835 بدأت العمل يوم 27 فيفري 2015.

إن الطابع الفلاحي للولاية أكسب البنك أهمية كبيرة حيث أصبح يقدم خدماته لفئة الفلاحين الحرفيين التجار، الذين أصبح البنك لهم بمثابة الحجر الأساس لمختلف مشاريعهم، إذ أن البنك يكتسي تلك الأهمية بين باقي البنوك الأخرى فإن وكالة ميلة اكتسبت أهمية بين الوكالات الأخرى المتواجدة عبر تراب الولاية، كونها المتواجدة بمقر الولاية وهي الوكالة الرئيسية بالولاية.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة –834–

اعتمدت وكالة ميلة 834 هيكلا تنظيميا يتماشى مع التطورات التي شهدتها المنظومة البنكية الجزائرية في ظل التكنولوجيا ومتطلبات العالم المعاصر، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة، والمعتمد من سنة 2004 إلى اليوم.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة ميلة 834–

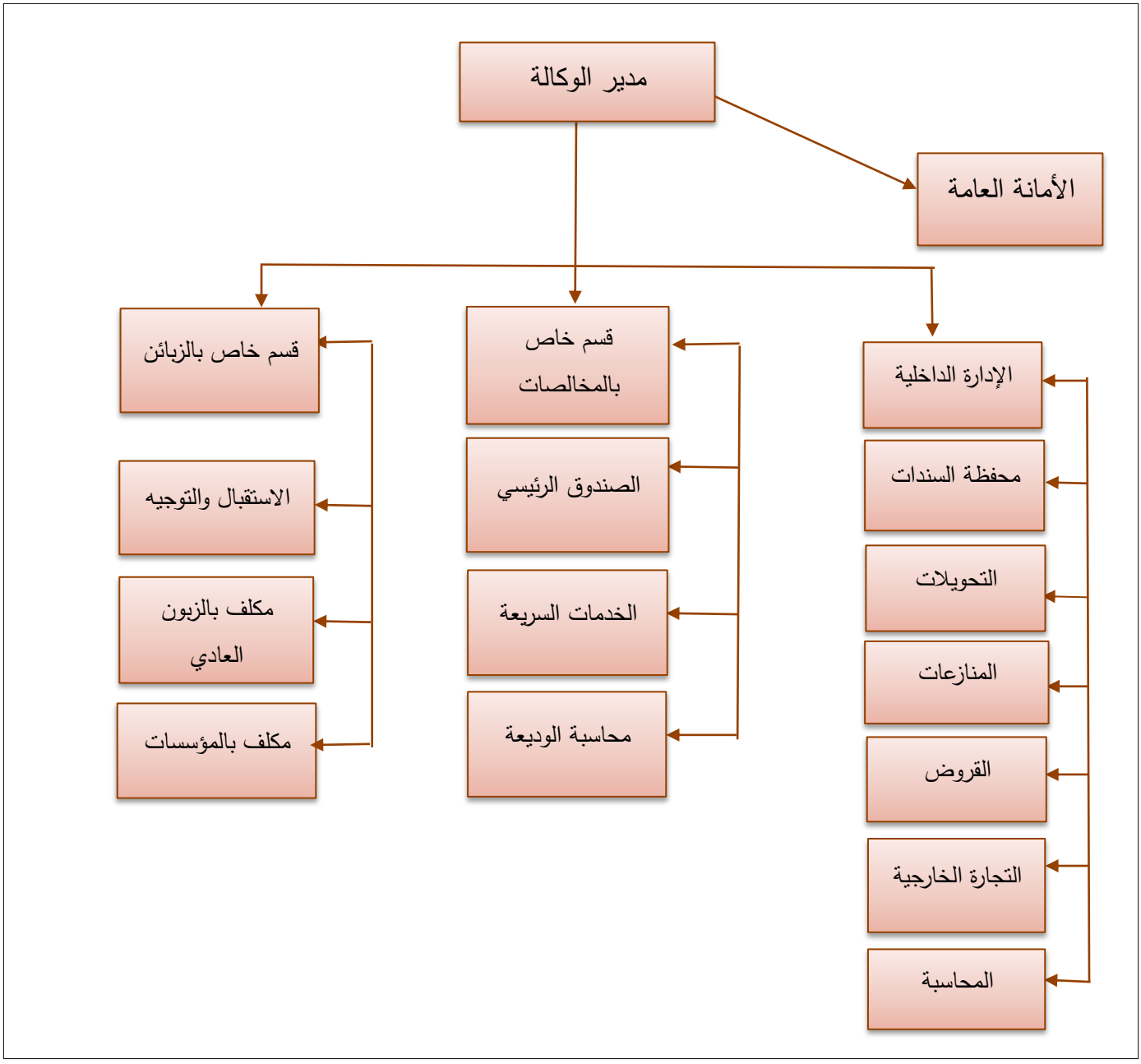

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة –834–يوم 2024/04/15.

من الشكل السابق نلاحظ أن الوكالة البنكية محل الدراسة تتكون من أربع رؤساء(قادة)، وكل رئيس مسؤول عن مصلحة معينة، وفيما يلي نذكر هذه المصالح:

المدير: هو المسؤول في الوكالة، يشرف على حسن تسييرها ويتكلف بالمهام التالية:

- تطوير نشاط الوكالة وضمان مردودية عالية للبنك.

- تطبيق التعليمات والخطط والبرامج الواردة.
- الاتصال مع الإدارة الوطنية.
- الإمضاء على الوثائق الرسمية الخاصة بالبنك وإبرام جميع العقود الخاصة.
- الدفاع عن مصالح البنك أمام القضاء.

الأمانة العامة: من بين المهام المسندة إليها نذكر:

- استقبال الوارد والصادر لجميع الوثائق في تعامل الوكالة مع الوكالات الأخرى.
- تنظيم مواعيد المدير واستقبال المكالمات الهاتفية.
- طبع جميع الوثائق التي يتعامل بها البنك.

قسم خاص بالعملاء: يشرف عليه سبعة (07) أعوان، مقسم إلى ثلاثة فروع كما يلي:

فرع الاستقبال والتوجيه: يشرف عليه موظف يقوم بما يلي:

- استقبال العملاء وتوجيههم.
- تسليم دفاتر الشبكات.
- استخراج حساب للعميل.

الفرع المكلف بالعميل العادي: يتكون من ثلاثة أعوان مدة تدريبهم شهر يتولون المهام التالية:

- عون مختص بفرع التأمين.
- عونين مختصين باستقبال العملاء واطلاعهم على مختلف الخدمات التي يقدمها هذا الفرع.

الفرع المكلف بالمؤسسات: يتكون من ثلاثة أعوان مدة تدريبهم شهر ونصف، ويقوم هذا الفرع بنفس المهام التي يقوم بها الفرع المكلف بالعميل العادي، إلا أنه يختص بالتجار المقاولين والمؤسسات ويشرف على هذا القسم منسق ومن مهامه ما يلي:

- الإشراف والتنسيق بين موظفي مكتب الواجهة.
- إيجاد حلول للعمليات المستعصية.
- مراقبة لكل العمليات المنفذة من طرف المكلفين بالعملاء.

قسم مكلف بالمخالصات: يتكون من ستة أعوان وينقسم على ثلاثة فروع هي:

الصندوق الرئيسي: يتكون من موظفين مصرفيين، الأول يستقبل العملاء، والثاني هو أمين الصندوق الذي يتولى عملية السحب والإيداع.

فرع خاص بالدينار: يشرف عليه موظف يقدم الخدمة عبر صندوق آلي للسحب.

فرع خاص بالعملات: يتكون من موظفين، ويقوم هذا الفرع بنفس المهام التي يقوم بها فرع الصندوق الرئيسي، لكن السحب والدفع يتم بالعملة الصعبة.

ويشرف على هذه الفروع منسق يقوم بالتنسيق بين موظفي العمليات المقدمة على مستوى القسم.

الإدارة الداخلية: يتكون من سبعة أعوان موزعين على ستة (06) فروع هي:

فرع المحفظة: يشرف عليه موظف يقوم بإيداع الأوراق التجارية من كمبيالات، وشيكات وأوراق التبادل والقيام بعمليات التسديد.

فرع المقاصة: يشرف عليه موظف يختص بتحويل واستقبال الأوراق التجارية للتحصيل والخصم، ويتميز بالسرعة والدقة.

فرع التحويلات: يتم فيه التحويل ما بين الوكالات، وما بين الخزينة العمومية والبنك.

فرع القروض: يشرف عليه موظف يقوم باستقبال وتلقي ملفات القروض بمختلف أصنافها ومراجعتها ودراستها والحصول على الضمانات اللازمة لتغطيتها.

فرع التجارة الخارجية: يشرف عليه موظف يهتم بجانب التجارة الخارجية وكل ما تتطلبه.

فرع المحاسبة: وتضم عدة مصالح فهي تعالج الجانب الإداري والمحاسبي والتنظيمي للوكالة ومراقبة صحة العمليات البنكية بمختلف أصنافها، ومجمل معاملاتها مع مختلف البنوك.

فرع المنازعات: يشرف عليه موظفين يختصان بالقضايا القانونية الخاصة بالبنك، بالإضافة إلى التعامل مع المحضر القضائي.

المبحث الثاني: التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات عينة الدراسة وفق نموذج Z-Score

تمنح وكالة بدر بميلة -834- أنواع متعددة من القروض، بهدف جلب أكبر عدد ممكن من الزبائن، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى الضمانات المطلوبة لمنح قرض بنكي بالوكالة، ومراحل منحه ومتابعته، باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات عينة الدراسة باستخدام هذه الطريقة.

المطلب الأول: الطريقة والأدوات المعتمدة في الدراسة الميدانية

أولا: منهج الدراسة:

تعتبر عملية التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات باستعمال طريقة القرض التنقيطي من أهم الطرق المستحدثة، ولمعرفة دورها في التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات عينة الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة التي تم عرضها سابقا، اعتمدنا منهج دراسة الحالة، وذلك في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية ميلة -834-، وذلك كما يلي:

- الحدود الزمنية: استغرقت مدة تربصنا بالبنك حوالي شهر موزعة على أسابيع مختلفة من شهري أفريل وماي 2024.
- الحدود المكانية: الإطار المكاني الذي اخترناه هو وكالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية ميلة (الوكالة -834-).
- وبناء على ما تقدم فإننا سنستعين بمنهجين أساسيين لتحقيق أهداف هذه الدراسة:

تحليل المضمون: بمعنى شرح وتفسير جميع العناوين التي يتضمنها الفصل.

أ- تحليل المعطيات: أي تحليل أرقام الجداول، والتعليق عليها.

ب- المنهج المقارن: وفيه سنقوم بالمقارنة (الموازنة) بين المؤسسات المختارة (x1=مؤسسة ذات مسؤولية محدودة، شركة ذات أسهم =x2).

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في 13 مؤسسة طالبة للقروض من الوكالة، للفترة الممتدة من2010/01/19 إلى 2010/06/18، وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية، وهذه المؤسسات تتعامل مع الوكالة في مجال الإقراض البنكي، حيث تمكنا من اختيار مؤسستين كالتالي:

- **المؤسسة الأولى=X1:** هي مؤسسة سليمة، وهي عبارة عن شركة ذات أسهم، ووقع اختيارنا عليها على أساس تعاملاتها السابقة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكذا تعاملاتها مع البنوك الأخرى، وكونها أدت ما عليها من التزامات اتجاه البنك في الآجال المستحقة.

- **المؤسسة الثانية =X2:** هي مؤسسة عاجزة، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة، وقد عانت من مشاكل في التسديد خلال مسارها التجاري سواء مع البنك، أو مع البنوك الأخرى.

ثالثا: الأسلوب المستخدم في جمع البيانات:

تمت الاستعانة بأسلوبين في دراستنا هذه هما:

- **الأسلوب الاستقرائي:** وهذا يعني التوصل إلى تقرير حقائق معينة من واقع ملاحظتنا في الحياة العملية واستقرائنا لها.

الأسلوب الاستنباطي: وذلك من خلال استنتاج حقائق معينة من واقع بيانات موجودة والمعترف بصحتها، ويتم هذا من خلال:

- تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع.
- تفريغ المعلومات وجدولتها.
- تحليل وتقييم البيانات.
- عرض النتائج.
- صياغة النتائج.
- تحديد وتحليل العلاقات التي يحتمل وجودها بين المتغيرات التي أصفر عنها البحث.

رابعا: أسباب وأهداف الدراسة الميدانية:

تعتبر عملية التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسة باستخدام طريقة القرض التنقيطي من المواضيع الحديثة والثرية، التي يتجاوز الحديث فيها المعرفة الأكاديمية إلى الممارسة الميدانية، لذا فإننا لم نكتفي بذكر الأدبيات النظرية للظاهرة فقط، بل لجأنا إلى دراسة الوكالة رقم 834- التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية ميلة، للاطلاع عن كثب على خبايا طريقة التنقيط، وهذا نظرا للأسباب التالية:

- صعوبة استيعاب موضوع البحث اعتمادا على المعرفة الأكاديمية دون الاطلاع على الواقع الفعلي للظاهرة.
- الدور البارز الذي تلعبه طريقة التنقيط في التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات المقترضة.
- محاولة إسقاط ما تم تناوله في الفصلين السابقين على أرض الواقع.

ولعل كل هاته المبررات والدوافع من شأنها تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز أهمية التنقيط في التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات.
- معرفة ورصد مختلف المتغيرات الكلية والجزئية التي تستعين بها البنوك التجارية لبناء نموذج التنقيط.
- تحديد مدى استجابة بنك الفلاحة والتنمية الريفية للطرق الحديثة للتنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات.

المطلب الثاني: الضمانات المطلوبة لمنح قرض بنكي بوكالة بدر بولاية ميلة -834-

تعتبر الضمانات آخر الاعتبارات التي يلجأ إليها البنك كمكمل للتحقق من سلامة القرض، وذلك بعد دراسته الشخصية للزبون وسمعته وكذلك الغرض والمبلغ المطلوب، وهدفه من مطالبة زبائنه بذلك هو اجتناب الحالات غير المتوقعة كعدم مقدرتهم على السداد، وبالتالي سيضمن نفسه في حالة تعثر المقترض عن السداد.

وتعبر الضمانات عن وسادة يلجأ إليها البنك عند الحاجة، خاصة في حالة عدم الوفاء، فهي من الناحية القانونية تعني وجود أفضلية أو أولوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين، ورهن الضمان لصالح الدائن يعطي له امتيازا خاصا على باقي الدائنين في تصفية الحق موضوع الضمان. أما من الناحية الاقتصادية فهي تمثل الاستعداد المسبق لتغطية خطر القرض المحتمل مستقبلا، والمشرع المالي الجزائري حدد نوعين من الضمانات:

1- الضمانات الشخصية (غير الحقيقية):

وهي عبارة عن تعهد يقوم به الشخص، والذي بموجبه يتعهد بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، ومن أهم الضمانات:

- الكفالة: هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك، إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق.
- الضمان الاحتياطي: هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه بتسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حال عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد.
- الاعتراف بدين: هو عقد رسمي يحرر بمعرفة ضابط عمومي (الموثق) يعترف بموجبه طرف يتمثل في الشخص المدين بأن عليه دين معين وثابت اتجاه شخص آخر (الدائن)، وذلك بحضور شاهدين ممن تقبل شهادتهم، وبذلك يأخذ صفة الرسمية التي ينجر عنها أن يصبح ذلك العقد قابلا للتنفيذ شأنه من شأن الأحكام والقرارات القضائية المكتسبة لحجية الشيء المقتضى به، وكذا السندات الرسمية، حيث يمكن للدائن متى حل أجل الدفع المتفق عليه في عقد الاعتراف بالدين أن يطلب من المدين الوفاء بما في ذمته من دين لصالحه.

كما يجب أن يوقع المستفيد من القرض وثيقة تأمين الإعسار لدى شركة ضمان القرض العقاري، والتأمين على الحياة لدى الشركة الوطنية للتأمين (SAA)، التأمين ضد حوادث المسكن لدى (IAD)، ويتحمل المستفيد من القرض مصاريف هذه التأمينات أو يمكن إدماجها في مبلغ القرض بطلب منه.

2- الضمانات الحقيقية:

وتتمثل في وضع شيء ملموس كضمان على الدين، ويمكن أن يكون هذا الشيء ملكا للمدين نفسه، أو يكون مقدما من الغير، حيث يعطى هذا الشيء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية، وذلك لضمان استرداد القرض، ومن أهم هذه الضمانات ما يلي:

- الرهن الحيازي: يضم الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز، والرهن الحيازي للمحل التجاري، حيث يجوز للبنك إذا لم يستوف حقوقه أن يطلب من القاضي الترخيص له ببيع الأشياء المرهونة في المزاد العلني أو بسعر السوق إذا اقتضى الحال.
- الرهن العقاري: هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه، ويجب أن يكون هذا الرهن من الدرجة الأولى وهناك نوعين من الرهن: الرهن الرسمي والرهن القانوني.

المطلب الثالث: مراحل منح قرض بنكي من الوكالة ومتابعته وفق نموذج Z-Score:

سوف يتم التطرق إلى مراحل منح قرض بنكي من قبل وكالة بدر بميلة وكيف تتم متابعته.

1- مراحل منح القرض:

يتم منح القرض البنكي كما يلي:

أ- اتصالات بين المقترض والبنكي من أجل التفاوض.

ب- تقديم المقترض للملف الإداري والملف المالي: يتكون من الوثائق التالية: بطاقة إقامة، بطاقة عائلية أو شخصية، نسخة من بطاقة التعريف الوطنية، شهادة الميلاد، أما الملف المالي والذي يتكون من الوثائق التالية: عقد الملكية، شهادة النشاط (بالنسبة للتاجر، ميزانية السنوات الثلاثة الأخيرة بالنسبة للمقاول)، شهادة عمل وكشف الأجور للأشهر الثلاث الأخيرة (بالنسبة للعامل)، شهادة تسوية الوضعية تجاه CASNOS،CNAS.

ت-القيام بالدراسة التحليلية: وذلك باستعمال النسب المالية من طرف البنك والنسب عموما تتمثل في:

- نسبة التمويل= الأموال الدائمة/ الاستثمارات.
- نسبة التمويل الذاتي= الأموال الخاصة / مجموع الديون.
- نسبة السيولة للأصول= أصول متداولة / مجموع الأصول.
- نسبة التمويل الخاصة= أموال خاصة/ الاستثمارات.
- نسبة السيولة الخاصة= قيم غير جاهزة + قيم جاهزة / مجموع الديون قصيرة الأجل.
- نسبة القابلية على السداد= مجموع الديون / مجموع الأصول.
- نسبة السيولة العامة= أصول متداولة/ مجموع الديون قصيرة الأجل.
- نسبة الخزينة الآنية= قيم جاهزة/ مجموع الديون قصيرة الأجل.

القيام بالزيارة الميدانية: وذلك من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف، ويتم ذلك من طرف عمال البنك ومصلحة العقارات بعد ذلك يتم كتابة تقرير حول الزيارة والتحقق لتحويل الملكية

ث-كضمان، وعرض الملف على لجنة القرض، وذلك لإعطاء رأيها إما بالقبول أو بالرفض، وهذا في آجال (03) أشهر من بداية تقديم الطلب، أي وجود حالتين:

- **حالة الرفض:** يرفض الطلب لعدة أسباب: السمعة السيئة، علم صدق القوائم لمالية، الضمانات غير كافية، نفس الشروط اللازمة والخاصة إما بمصلحة البنك أو الخاصة بالاقتصاد ككل، وفي هذه الحالة يحق لطالب القرض أن يتقدم بالطعن مرتين، مرة أمام الوكالة المقدم إليها طلب القرض ومرة أخرى على مستوى المديرية العامة.
- **حالة القبول:** في هذه الحالة يتم استدعاء طالب القرض من طرف البنك من أجل فتح حساب جاري لدى البنك خاص بمساهمته الشخصية، كما يقوم بتقديم الضمانات العينية أو الشخصية تفاديا لخطر عدم السداد أو خطر معدل الفائدة، ويتم نقل الملكية لصالح البنك خلال مدة القرض، ثم يقوم العميل بالإمضاء على جميع الوثائق اللازمة، بعد ذلك يقوم البنك بإعطاء شيك مسطر لصالح المورد لخدمات الفواتير التي استعملها المقترض، ويتم وضع جدول اهتلاك قرض العميل (جدول اهتلاك القرض)، كما يلي:

الجدول رقم: (06): جدول يوضح اهتلاك القرض.

السنة	قيمة القرض أول المدة	قيمة الفائدة	الإهتلاك	الدفعات المتساوية	القرض في نهاية المدة
1	E	F	Am	A	E'
2	E'	F'	Am'	A'	E"
3	E"	.	.	.	..
N	.	.	.	.	0

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة من البنك.

حيث:

E: هي أصل القرض في بداية المدة.

E' : هي أصل القرض في نهاية المدة ويحسب بالعلاقة التالية:

(E' =Am +F)

Am: هو الاهتلاك حيث: Am= E/N (الاهتلاك = قيمة القرض في بداية المدة/ عدد السنوات)

N: عدد السنوات.

A: هي قيمة الدفعة وتساوي الفائدة مضافا إليها الاهتلاك (A= Am+ F).

F: هي الفائدة حيث: F= E × i

وعند وصول الدفعة الأولى للسداد يتم إعلام المقترض ب 8 أيام قبل وصول ميعاد التسديد عن طريق إشعار، وفي حالة لم يتم السداد خلال 3 أيام يرسل له البنك إنذارا، فيلزم العميل بتسديد قيمة الدفعة مع إضافة عمولة التأخير وإظهار أسباب التأخير، فإذا لم يلتزم العميل ولم يسدد يقوم البنك بإلغاء جدول الإهتلاك الخاص بالعميل ويجبر على تسديد قيمة الدفعات مرة واحدة مع إضافة الفوائد وعمولات التأخير، كما أن البنك يوقف جميع التعاملات معه مستقبلا لكونه ليس محل للثقة، وفي حالة قدم مبررات تأخيره بوثائق رسمية يكون أمام حالة إعادة الجدولة التي يلجأ إليها البنك قبل اللجوء إلى القضاء، والذي يقوم بتحويل الضمان إلى سيولة لحق البنك ويعلن إفلاس المقترض.

2- متابعة القرض البنكي من طرف وكالة ميلة-834-

تتم متابعة القروض بالوكالة عبر الخطوات التالية:

أ- فتح ملف يحتوي على اسم الزبون الجديد.

ب- وضع حد أقصى للخصم.

ت- تشكيل أوراق خاصة بالخطر المباشر أو الحالة العامة للأخطار، وذلك بوضع حصيلة إجمالية للأخطار المتعلقة بالمقترض.

ث- وضع البنك لمجموعة من الميكانزمات التي تسمح بمتابعة القروض ومراقبة مدى تجاوز الحد الأقصى المسموح به والذي يحدد عموما كل سنة بالنسبة لكل نوع من أنواع القروض، مع وضع حسابات للتجاوزات الحاصلة والتي تسمح بمراقبة الزبون.

ج- تتم دراسة طلبات القروض دراسة تفصيلية لتفادي المخاطر، لذا يجبر البنك المركزي كل البنوك بتقديم تقارير شهرية لكي يتم تحديد مركزية الخطر وبالتالي تفاديها، وفيما يلي جدول متابعة القروض:

الجدول رقم (07): يبين متابعة القرض من طرف الوكالة.

المجالات	أجل متفق عليه	آخر أجل للتصريح
1	28 فيفري	31 مارس
2	30 أفريل	31 ماي
3	30 جوان	31 جويلية
4	31 أوت	30 سبتمبر
5	30 أكتوبر	30 نوفمبر
6	31 ديسمبر	31 جانفي

المصدر: وثائق مقدمة من وكالة BADR ميلة.

المطلب الرابع: تطبيق طريقة القرض التنقيطي للتنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات عينة دراسة بالوكالة

أولا: استعمالات طريقة القرض التنقيطي ومراحل إعداد دالة التنقيط

سنتعرف من خلال هذا العنصر على استعمالات طريقة القرض التنقيطي وكذا مراحل وخطوات إعداد دالة التنقيط.

1- استعمالات طريقة القرض التنقيطي

بناء على المعلومات الممنوحة من طرف وكالة بدر بميلة، أصبحنا على دراية بأن البنوك بصفة عامة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة خاصة يهتم بطريقة القرض التنقيطي لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، لتحليل والتنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات المقترضة، ولكن استعمالها قليل إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية.

1-أ – حالة القروض الموجهة للأفراد: يعتمد القرض التنقيطي كما سبق ذكره في الجانب النظري بصفة عامة على التحليل التمييزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وبالتالي يجب على البنك المانح للقرض في هذه المرحلة:

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

1-ب- حالة القروض الموجهة للمنظمات: يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين:

مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس المنظمة.
- أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة.
- مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية.
- رقم أعمالها المحقق.
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من طرفها.
- رأسمالها العامل.
- طبيعة نشاطها.

2- مراحل إعداد دالة التنقيط في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة

حسب المعلومات المقدمة من طرف السيد زكرياء دحمان وهو موظف بوكالة بدر بميلة فإن الوكالة تخلت عن العمل بطريقة القرض التنقيطي منذ سنة 2011 لأسباب خاصة، إلا أنه قام بإفادتنا حول المراحل التي كان يتبعها البنك لإعداد نموذج دالة التنقيط، وهما مرحلتان:

المرحلة الأولى: تتمثل في أخذ عينة من الملفات لزبائن لهم نفس الصفات وفق إحدى طرق أخذ العينات، نذكر منها:

- المعاينة البسيطة العشوائية.
- المعاينة النظامية.
- المعاينة العنقودية (والتي لم يعمل البنك بها).

ولحساب دالة التنقيط Fonction score لابد من وجود ثلاث عينات:

- عينة التحليل: هذه العينة تستعمل التحليل للمعطيات وإعداد النموذج وحساب دالة التنقيط.
- عينة الإثبات: من خلال هذه العينة نستطيع التحقق من النتائج المتحصل عليها وهذا لنفس المرحلة.
- عينة التدقيق: تسمح هذه العينة باستعمالها بمراقبة فعالية النموذج في مرحلة لاحقة.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة نقوم بتصنيف الزبائن إلى مجموعتين: جيدة (سليمة) وسيئة (عاجزة)، حيث يعرف الزبون الضعيف أو السيئ بأنه ذلك الزبون الذي تعرض إلى خسارة أو عدم التسديد في الآجال المستحقة، أو تعرض إلى متابعة قضائية.

ونعرف الزبون الجيد على أنه ذلك الزبون الذي لم يسبق له وأن تعرض لخسارة أو عدم الدفع في الآجال المحددة وإلى متابعة قضائية.

وبصفة عامة فإن دالة التنقيط يتم بناءها وإعدادها انطلاقا من التحليل التمييزي Analyse discriminante

لجملة المعطيات المتاحة والذي يسمح باختيار عدد من المتغيرات لتشكيل أحسن توليفة خطية في شكل دالة تعطي كل زبون علامة، ونرمز لهذه الدالة بالرمز Z.

وتكتب كما يلي: $Z= ai.Ri + B$

ثانيا: مدى إمكانية استخدام طريقة القرض التنقيطي للتنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات عينة الدراسة بالوكالة

حسب السيد زكرياء دحمان فإن وكالة بدر بميلة استخدمت طريقة القرض التنقيطي في فترة وجيزة لم تتجاوز العامين، وقد توقف البنك عن العمل بهذه التقنية سنة 2011 كما سبق وذكرنا، حيث كانت تطبق الطريقة على مؤسسات عاجزة وأخرى سليمة، ذات أسهم وذات مسؤولية محدودة، وعلى هذا الأساس قمنا من خلال دراستنا التطبيقية التي أجريناها على مستوى البنك بأخذ عينتين من مجموع المؤسسات والتي كان عددها آنذاك 17 مؤسسة للدراسة عليها والتعرف على حالتها (سليمة أو عاجزة)، حيث أن المؤسسة الأولى **X1** وهي عبارة عن شركة ذات أسهم، أما المؤسسة الثانية **X2** وهي عبارة عن شركة ذات أسهم، وهذا بتطبيق نموذج ألتمان ونموذج كونان وهولدر.

1- **تطبيق نموذج ألتمان Altman**: سنقوم بتطبيق هذا النموذج على المؤسسة X1 وذلك لمعرفة حالة هذه المؤسسة ما إذا كانت المؤسسة قادرة على السداد أم لا (سليمة أم عاجزة).

الجدول رقم (08): تطبيق نموذج ألتمان على المؤسسة X1

المتغير	النسبة	قيمة النسبة	الوزن النسبي	الحصيلة بالنقاط
X1	رأس المال العامل/ مجموع الأصول	0.16	0.014	0.00224
X2	الاحتياطات/ مجموع الأصول	0.003	0.015	0.000045
X3	الفائض العام للاستغلال/ مجموع الأصول	0.20	0.031	0.0062
X4	الأموال الخاصة/ مجموع الديون	3.832	0.005	0.01916
X5	رقم الأعمال خارج الضريبة/ مجموع الأصول	1.013	0.02	0,02026
	قيمة Z			4.7905

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك حول المؤسسة X1.

بتعويض النسب الواردة في الجدول في معادلة دالة التنقيط نجد:

$Z= 0.16\times0.014 + 0.003\times0.015 + 0.20\times0.031 + 3.832\times0.005 + 1.013\times0.02$

Z= 0.00224 + 0.000045 + 0.0062 + 0.01916 + 0.02026.

Z= 4.7905

حسب نموذج ألتمان حددت النقطة الحرجة بـ: 2.675

ومنه: نخلص للنتائج التالية:

Z: هي النقطة التمييزية بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة.

- إذا كان: 2,675 <Z فإن: المؤسسة في حالة جيدة (سليمة).
- إذا كان: Z<2,675 فإن: المؤسسة في حالة سيئة (في طريقها إلى الإفلاس: عاجزة).

وهذه النتائج حسب نموذج ألتمان,

وبما أن: Z= 4.7905% أي: Z>2,675

أي أن المؤسسة الطالبة للقرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميلة، حسب توقع نموذج ألتمان سليمة وقادرة على سداد التزاماتها في الآجال المحددة لذلك، وليس هناك أي احتمال يعرض البنك لمخاطر عدم السداد.

2- **تطبيق نموذج كونان وهولدارِ Conan & Holder:** سنقوم بتطبيق هذا النموذج على المؤسسة X2 وذلك لمعرفة حالة هذا المؤسسة ما إذا كانت المؤسسة في حالة جيدة (قادرة على السداد أم لا) أو في حالة سيئة (عاجزة).

الجدول رقم (09): تطبيق نموذج كونان وهولدار على المؤسسة X2

المتغير	النسبة	التطبيق
X1	الفائض الإجمالي للاستغلال/ مجموع الديون	X1= 158976890.15 /988940895.45 =0.160
X2	الأموال الدائمة/ مجموع الميزانية	X2= 4001231450.15/ 1213442771.25= 0.329
X3	قيم قابلة للتحصيل + قيم جاهزة / مجموع الميزانية	X3=(0+ 129230837.75+0)/ 2879958114.60= 0.044
X4	مصاريف مالية/ رقم الأعمال خارج الرسم	X4= 10512995.87 / 895897145.43= 0.011
X5	مصاريف المستخدمين/ القيمة المضافة	X5= 196312981.83 / 219913234.23= 0.892

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك حول المؤسسة X2.

كما سبق وذكرنا في الجانب النظري فإن كونان وهولدار اعتمدا في نموذجهما على المعادلة التالية والمكونة من خمسة (05) نسب كما يلي:

$$Z= 0,24X1+ 0,22X2+ 0,16X3- 0,87X4- 0,10X5$$

بتعويض النسب الواردة في الجدول في المعادلة Z نجد قيمتها كما يلي:

$$Z= 0.24\times0.160 + 0.22\times0.329 + 0.16\times0.044 -0.87\times0.011 -0.1\times0.892$$

$$Z=0.0384 + 0.07238 + 0.00704 -0.00957 - 0.0892$$

Z= 0.019

مما سبق يمكننا الحكم على حالة المؤسسة X2 كما يلي:

Z<4: بمعنى أن المؤسسة في وضعية سيئة باحتمال عجز أكبر من 65%.

Z>9: بمعنى أن المؤسسة في وضعية جيدة باحتمال عجز أقل من 35%.

4<Z<9: المؤسسة في وضعية مشكوك فيها باحتمال عجز ما بين 35% و65%.

وبما أن: Z= 0.019 أي Z<4 فنموذج هولدار وكونان يتوقع أن المؤسسة X2 في وضعية سيئة باحتمال عجز أكبر من 65%، وعليه فإن هناك خطر على البنك في حالة منحه قرض لهذه المؤسسة.

من خلال دراستنا الميدانية توصلنا إلى أن البنك أثبت فعالية استخدام طريقة القرض التنقيطي للتنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات الطالبة للقروض، وأن نموذج ألتمان يتفوق على نموذج هولدار وكونان من حيث الدقة، حيث يمتاز بقلة عدد الخيارات في النتائج المتحصل عليها.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا الميدانية والتطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة ميلة– توصلنا إلى أن البنك أثبت فعالية طريقة القرض التنقيطي للتنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات المقترضة، وهذا من خلال الاعتماد على نماذج التنقيط الأكثر شيوعا حيث اعتمدنا في دراستنا على نموذجي ألتمان، وكونان وهولدار، والجدير بالذكر أن وكالة بدر بميلة حاليا لا تعمل بطريقة القرض التنقيطي نظرا لعدة أسباب، ولعل أهمها يتجلى في كون هذه التقنية تتطلب وقتا طويلا لدراسة ملفات الزبائن طالبي القرض، كما أن دالة التنقيط لا تعد ذات موثوقية في غالب الأحيان وتتغير بتغير الظروف الخارجية ولها فترة محددة ما يحتم على الموظفين بالبنك التحقق من حدوث أي تغيير في هذه العناصر وتعديلها بما يلاءم شروط العمل ومنح القروض وفقا لهذه التقنية.

وبالرغم من أن البنك تخلى عن العمل بهذا الطريقة إلا أن موظفيه أكدوا على أهمية ونجاعة وسهولة هذه الطريقة لمعرفة مدى قدرة المؤسسات المقترضة على سداد التزاماتها في الآجال المحددة وبالتالي عدم تعرض البنك لمخاطر القروض المتعثرة.

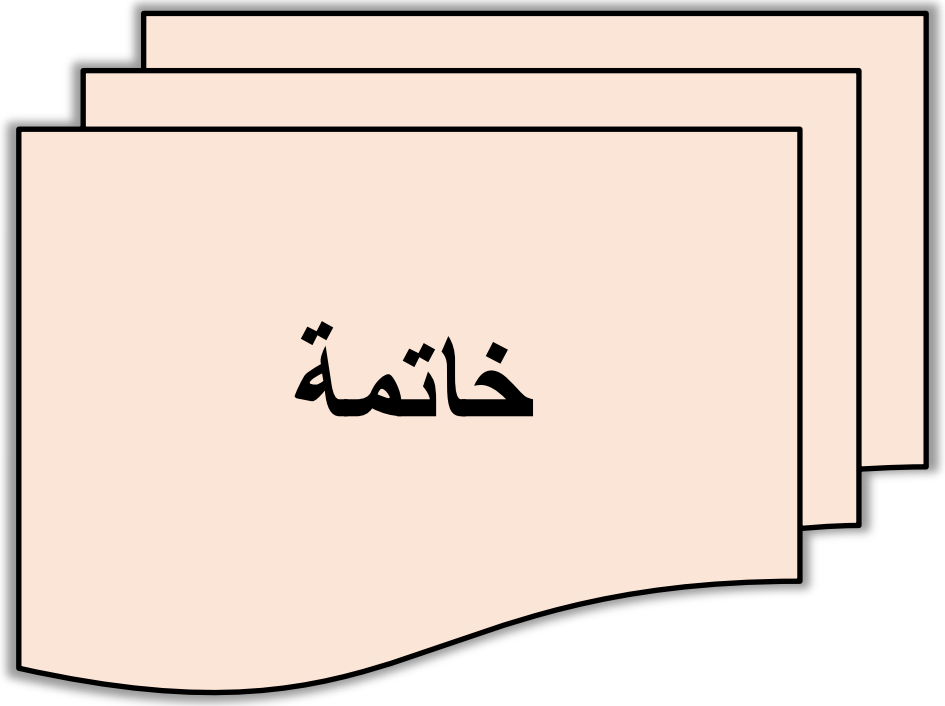
خاتمة

خاتمة

من خلال هذه الورقة البحثية نخلص إلى أن البنوك تلعب دورا رياديا في عمليات التمويل والتنمية الاقتصادية وهذا من خلال توفير الأموال اللازمة، إذ يعتبر قرار منح القروض من أهم القرارات التي يتخذها البنك، حيث أن استخدام الطرق التقليدية في معرفة الوضعية المالية للمؤسسات المقترضة أصبحت لا تستجيب للمتطلبات والمتغيرات الجديدة التي تحدث في بيئة الأعمال الخارجية، وهذا ما جعل البنوك تسعى للبحث عن طرق حديثة أكثر فعالية ونجاعة تمكنها من تفادي خطر القروض المتعثرة وعدم السداد.

ومن بين هذه الطرق توجد طريقة التنقيط التي أثبتت أهميتها في التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات، حيث بإمكانها المساهمة في مواكبة التحديات الجديدة والطلبات المتزايدة على البنك وذلك لسهولة استخدامها وسرعتها في اتخاذ قرار منح القروض، كما أنها تسمح بالتمييز بين المؤسسات السليمة القادرة على الايفاء بالتزاماتها اتجاه البنك، والمؤسسات العاجزة والتي لا تستطيع سداد التزاماتها اتجاه البنك وفي أغلب الحالات يلجئ البنك للتقاضي للحصول على حقوقه منها.

ويعتبر استخدام طريقة القرض التنقيطي كطريقة احصائية مستعملة في المجال البنكي ذو أهمية كبيرة في التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات نظرا لاعتمادها على المنطق الرياضي كأسلوب في البحث والتحليل والمعالجة، مما يسمح بإعطاء معان ذات دلالة للبيانات المتاحة، وتحقيق نتائج مثبتة بالبرهان يمكن الوثوق بها واستخدامها فيما بعد في عملية التوقع.

وقد كانت دراستنا التطبيقية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميلة –834– تهدف لمحاولة معرفة دور وفعالية طريقة القرض التنقيطي في التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات الطالبة للقروض، فاشتملت الدراسة على تحليل ودراسة الإشكالية المطروحة سابقا وإثبات صحة الفرضيات واستنتاج عدة نتائج تم التوصل إليها في كل من الجانب النظري والتطبيقي، الشيء الذي دعانا إلى تقديم بعض التوصيات والاقتراحات للبنوك الجزائرية.

نتائج الدراسة

كان من بين أهم النتائج المتوصل إليها في بحثنا ما يلي:

النتائج النظرية: تتمثل في:

- تعد طريقة القرض التنقيطي من الطرق الإحصائية الحديثة والأكثر دقة وقابلا للتجسيد في عملية التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات المقترضة من البنوك.
- تتسم طريقة القرض التنقيطي بالسرعة والدقة، بالإضافة إلى توفير الوقت والجهد.
- تتطلب تقنية القرض التنقيطي استحداثا مستمرا لنماذجها التنبؤية، وذلك تبعا للمتغيرات التي تحدث

في البيئة الخارجية للمؤسسات الطالبة للقرض.

- يعود نجاح طريقة القرض التنقيطي للاستفادة من التجارب المتراكمة مع ظاهرة القروض المتعثرة واستخلاص من خلالها المؤشرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية، حيث حققت هذه الطريقة نتائج مبهرة في التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات، وذلك بانتشارها في مختلف دول العالم.

النتائج التطبيقية: تتمثل في:

- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية في منح القروض على مجموعة من الضمانات والأسس منها توفر الأمان للبنك، تحقيق الربح وما إلى ذلك، وكذلك مجموعة من المعايير منها شخصية العميل وقدرته على سداد القرض.
- تعتمد طريقة القرض التنقيطي على مجموعة من الوثائق المقدمة من طرف الزبائن.
- على أساس دالة القرض التنقيطي وبالاعتماد على نماذج التنقيط يتم اتخاذ قرار منح القرض من عدمه للمؤسسات المقترضة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- من خلال الدراسة الميدانية لوكالة بدر بميلة أثبتنا نجاعة وفعالية طريقة القرض التنقيطي في التنبؤ بالملاءة المالية للمؤسسات المقترضة من البنك، حيث أن البنك استخدم هذه الطريقة لفترة وجيزة فقط، وتخلى عنها للأسباب السالفة الذكر.

نتائج اختبار الفرضيات:

على ضوء دراستنا لمختلف الجوانب التي تمس هذا الموضوع، تمكنا من اختبار صحة الفرضيات كالآتي:

الفرضية الأولى: افترضنا فيها أن طريقة القرض التنقيطي تعتبر تقنية إحصائية تتميز بجمع مخاطرة عدم تسديد القرض في نقطة، حيث نتمكن من خلالها من التعرف على المعلومات التي تخص المقترض وعلى أساسها يمكن التعرف على الملاءة المالية ما إذا كانت جيدة أم سيئة وبالتالي تحديد إمكانية منح القرض من عدمه ، وقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية حيث أن طريقة القرض التنقيطي تسمح من خلال دالة التنقيط أو النموذج التنقيطي بتحديد حالة المؤسسة ما إذا سليمة أي قادرة على سداد القرض أم عاجزة عن سداد في آجاله وبالتالي اتخاذ قرار المنح أو الرفض.

الفرضية الثانية: افترضنا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة يطبق الأساليب الحديثة لتقدير خطر عدم تسديد القرض ومنها أسلوب القرض التنقيطي ، وقد أثبتت الدراسة بطلان هذه الفرضية نظرا لكون البنك لا

يستخدم هذه الطريقة منذ عام 2011.

الفرضية الثالثة: كان افتراضنا الأخير أنه يمكن الاعتماد على طريقة القرض التنقيطي للتنبؤ بضعف الملاءة المالية للمؤسسات المقترضة وذلك بناء على دالة التنقيط وبالاعتماد على البيانات والمعلومات المالية المستخرجة من أرشيف البنك، وقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية وهذا من خلال دراستنا التطبيقية في البنك والمعلومات الممنوحة من طرف موظفيها.

الاقتراحات والتوصيات

في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة، يمكننا إدراج الاقتراحات التالية:

- تطبيق أوسع لطريقة القرض التنقيطي من طرف البنوك للتمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة.
- دعوة المؤسسات المالية إلى تدريب وتطوير موظفيها على استخدام تقنية القرض التنقيطي لما لها من دور كبير في التعرف على حالة المؤسسات المقترضة وبالتالي اتخاذ القرار الملائم لمنح القرض من عدمه.
- الدراسة الجيدة سواء كانت موضوعية أو ذاتية للعميل طالب القرض، وهذا بغية التحديد الدقيق لدرجة الثقة التي يمكن منحها لهذا العميل.
- تكثيف البحوث حول هذا الموضوع لإحداث تطوير مستمر في هذا النموذج.

آفاق الدراسة

على ضوء ما انتهى إليه البحث من نتائج وتوصيات يبقى المجال مفتوحا أمام دراسات أخرى نذكر منها:

- أثر تطبيق طريقة القرض التنقيطي في البنوك الإسلامية.
- دراسة مقارنة بين طريقة القرض التنقيطي وطريقة التحليل بالنسب المالية.

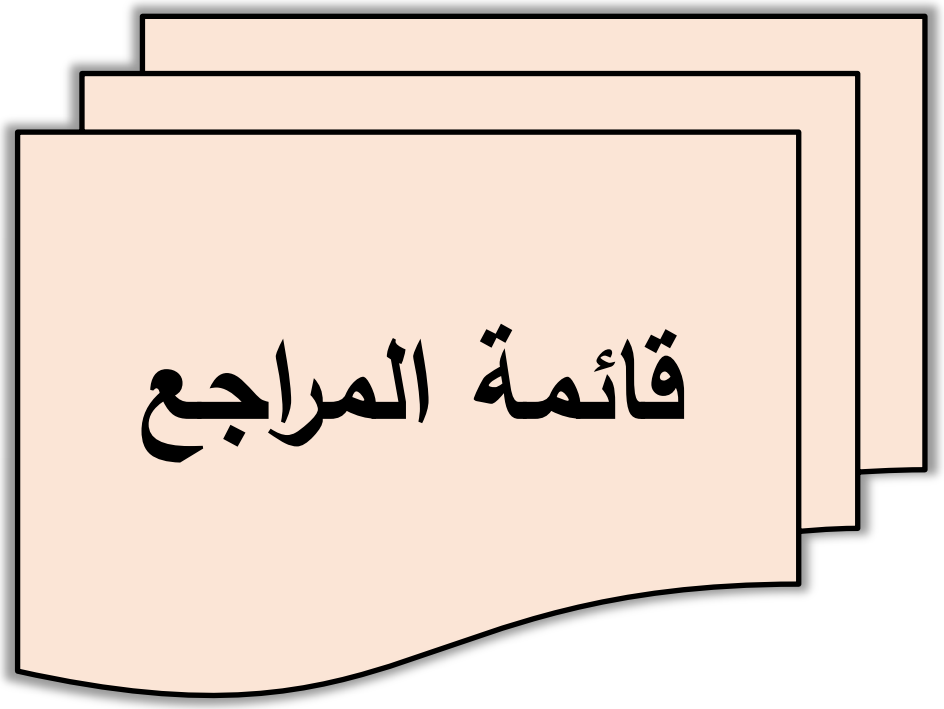
قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- حمزة محمود الزبيدي (2011)، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، عمان- الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- محمد قاسم خصاونة (2011)، *أساسيات الادارة المالية، ط1.* عمان، دار الفكر ناشرون وموزعون.
- علي السيد اسماعيل (2020)، *مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية*، الاسكندرية- مصر، دار التعليم الجامعي.
- علي شاهين، جهاد مطر (2011)، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين -دراسة تطبيقية-، *مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 25*، غزة- فلسطين.
- عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو (2016)، *إدارة الخطر والتأمين، ط1*، عمان، دار اليازوري للنشر والتوزيع.

2- الرسائل والأطروحات الجامعية

- أحمادي أميرة علياء، بن حيزية شيماء (19 جوان, 2023)، أثر مؤشرات الملاءة المالية على قيمة الشركات، دراسة على عينة من الشركات المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2013-2022، *مذكرة ماستر أكاديمي الطور الثاني، تخصص مالية مؤسسة*، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، الجزائر.
- بن مالك عمار (2011)، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، دراسة حالة شركة اسمنت السعودية للفترة ما بين 2006-2010، *مذكرة ماجستير في علوم التسيير*، جامعة منتوري- قسنطينة-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- بوزوران حميد، مشرع لمين. (بلا تاريخ). تحليل خطر منح القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي. *مذكرة مهندس دولة في التخطيط والاحصاء* . الجزائر.

سمير درويش. (2006). محاولة التنبؤ بخطر القروض البنكية بطريقة القرض التنقيطي. مذكرة

مهندس دولة، فرع مالية وحساب المخاطرة، الجزائر: المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء.

- صوار يوسف. (2008). محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير*. جامعة تلمسان، الجزائر.
- قاسمي آسيا. (2009). تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك. *مذكرة ماجستير تخصص علوم التسيير*. جامعة محمد بوقرة- بومرداس ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- محمد الحبيب شربي. (12 جوان, 2014). دور الملاءة المالية في تسيير المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة تسوية وأشغال الطرق -ورقلة- للفترة من 2010 إلى 2012. *مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية مؤسسة*. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

3- المجلات العلمية

- الشريف ريحان (جوان، 2007)، التعثر المالي: المراحل، الأسباب والطرق وإجراءات المعالجة، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد16*، عنابة.
- العايب ياسين. (2008). إستعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض - حالة بنك التنمية المحلية BDL-. *شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي* . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- بن عمر خالد، بورزامة جيلالي. (31 12, 2017). استخدام تقنية القرض التنقيطي كأداة تنبؤية بالملاءة المالية للمؤسسات، *مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي*، بومرداس.
- رحيش سعيدة. (2021). الفشل المالي في شركات التأمين وطرق معالجته -دراسة تحليلية-. *مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 03، العدد 01*. جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.
- عادل منير. (1993). الانحدار المتعدد كوسيلة للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين. *المجلة*

العلمية. جامعة أسيوط، كلية التجارة، مصر: المجلد 13، العدد19.

- عبد الحميد الديسطي، عبد الحميد شلبي. (2020). الاضطراب المالي في نظام الإفلاس السعودي الجديد، دراسة تحليلية. *مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية، المجلد 15- العدد97*. جامعة أم القرى، السعودية.
- فيلالي طارق. (27 12, 2016). قياس وإدارة المخاطر الائتمانية باستعمال طريقة القرض التنقيطي: حالة بنك الجزائر الخارجي(BEA). *مجلة الابتكار والتسويق*. جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: العدد الرابع.
- كافي ميمون، مولاي أمينة. (2021). تسيير المخاطر البنكية باستخدام القرض التنقيطي. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*. الجزائر، الجزائر: المجلد6، العدد1.
- محمد عبادي. (2012). القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية . جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة – الجزائر: العدد05.
- ميدون أحلام، عطيوي سميرة. (2015). مساهمة النماذج الكمية الداخلية في إدارة مخاطر القروض البنكية، دراسة حالة البنك العربي . مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 02. قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، الجزائر.
- هدى حميم أبو اليزيد عيسى، (ديسمبر، 2023)، العلاقة بين الأنشطة المصرفية خارج الميزانية وبين الملاءة المالية وتأثيرها على مؤشرات الأداء المالي- دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.

4- الملتقيات والمؤتمرات

- سوار يوسف، محمد بن بوزيان، (16/ 18 أفريل 2007)، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع اقتصاد المعرفة وادارة المخاطر (الصفحات 5-6)، سعيدة- الجزائر: جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- هاشمي بن واضح، لعذور صورية (18/17 أفريل، 2006)، القرارات التسويقية المتعلقة بالمزيج

التسويقي المطبق في بنك الفلاحة التنمية الريفية، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

- يوسفات علي، تيقاوي العربي (03/ 04 /05 ماي, 2011)، دراسة مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات المقاولاتية باستخدام طريقة القرض التنقيطي، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية بعنوان: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق. جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

5- المراسيم والقوانين

- المرسوم رقم 80-242. المؤرخ في 24 ذو القعدة عام 1400 الموافق ل: 1980/1/4 المتعلق بإعداد هيكلة المؤسسة المالية.

مواقع الأنترنت

1- www.badr-bank.net, Consulté le 17/03/2024 à 13:10

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Article

1- Alaa Abd El Karim El Baldaoui, H. I. (2013). Measurement of the Financial Adequacy of the insurance companies and its Affecting factors by using the financial rates: A case study in the national insurance company. journal of Al-Ma'moon College, Issue 22.

2- Amir, M. H. (2020). Premiums and compensations and their impact on the financial solvency of insurance companies: applied research in the Iraqi General Insurance Company. volume 15, Issue 53. Journal of Accounting and Financial studies.

3- Praag, N. (1995). Le credit management et le credit scoring. Paris: Ed. Economica.

4- Syrwan Syay Ali, S. S. (2021). The effect of solvency on the investments of insurance companies- applied research in the National Insurance company. journal of Accounting and Financial Studies (JAFS), volume 16, Issue 57.

5- Zainab Shalal Asker, W. A. (2020, june). Measuring solvency in insurance

institutions An analytical study at the Kuwait Gulf Insurance Group for the period 2011-2016. Gulf Economist, Volume 36, issue 44. university of Basrah, College of Administration and Economics.